A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.27
27 October 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس : | السيد نباهاس موغرو (نائب الرئيس) | (بوليفيا) |
| ثم : | السيد غاربا (الرئيس) | (نيجيريا) |

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد بيزيمونغو (رواندا)
السيد جونز (غرينادا)
السيد سناك (سانت لوسيا)
السيد ساني باكو (النيجر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64245/A ١٦٨١ح(٨٩)

لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نباهاس موغرو (بوليفيا) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بيزيمونغو (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي أولا أن أتقدم ، نيابة عن جمهورية رواندا ، بأحر تهانينا للسيد غاربا ممثل نيجيريا ولأعضاء المكتب الآخرين المنتخبين لإدارة أعمال هذه الدورة للجمعية العامة . إن انتخاب السيد غاربا بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين لهو إشادة بصفاته الدبلوماسية البارزة وببلده نيجيريا وبافريقيا بأسرها .

نتقدم بتهانينا أيضا إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين وإلى معاونيه ، على الكفاءة التي أبدوها في إدارة أعمال تلك الدورة .

أود أيضا أن أشيد إشادة حارة بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على ما أبداه من مهارة وتصميم ونضج وتفاهم وحكمة في اضطلاعه بمهامه المعقدة . فبفضل هذه الصفات استطاعت الامم المتحدة أن تسجل ضروبا عديدة من النجاح وأن تعزز من هيبتها .

من دواعي الفخر لجمهورية رواندا أن تنضم إلى أسرة الامم المتحدة الكبيرة في الإطار الرسمي المهيب للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة .

إن الدورات السنوية للجمعية العامة توفر دون شك افضل فرصة للاحتفال بالسلام وبالاخوة بين دول العالم ، ولإجراء تقييم مباشر بنّاء لازدهار العالم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

لا تزال الدعامتان التوأمان لاعمالنا صيانة السلم والامن الدوليين وبناء علاقات دائمة من الصداقة والتعاون بين الدول . وعملنا جزء من مسيرة الشعوب الطويلة نحو تحقيق أسمى تطلعات البشرية بأسرها - تنمية الوئام الدولي ، وحرية التقدم لجميع الشعوب .

ورواندا تؤكد مجددا التزامها الرسمي بقضية السلام ، وتقدم تحية قلبية إلى الامم المتحدة للنجاح العظيم الذي سجلته منذ انشائها . وننتهز هذه الفرصة لنعرب عن الامل في أن تزداد روابط الاخوة والتضامن بين الشعوب قوة ، بغية القضاء على الازمات الاقتصادية والسياسية التي لا تزال قائمة في العالم ، ولا سيما في النصف الجنوبي من الكرة الارضية ، بما فيها افريقيا .

ورغم الجهود المبذولة على مختلف المستويات للتوصل إلى الاتفاق والتكامل ، ورغم التكيفات الداخلية التي أجريت - وغالبا بتضحيات كبيرة ، ورغم حسن النية المعرب عنه سواء بشكل ثنائي أو متعدد الاطراف على المستوى الدولي ، لا تزال الازمات مستمرة ، والمديونية تزداد ، وهوة الانكماش تتزايد عمقا عاما بعد عام ، مقوضة أضعف الاقتصادات في العالم .

والجمهورية الرواندية مقتنعة بأن الصورة المعتمة لاقتصاد العالم لن تتحسن بغير إقامة توازن حقيقي وذلك بدفع أسعار منصفة للمواد الخام والسلع الاساسية . ومن ثم ، يجب أن يكون هناك اصلاح أساسي لآليات وهياكل التجارة الدولية ، بما يحقق النفع لشعوب الجنوب التي لا تزال متخلفة والتي توفر المواد الخام لصناعات الشمال المزدهرة .

إن الركود الاقتصادي المستمر الذي تعاني منه أقل البلدان نموا ترجع جذوره إلى ظلم طويل المدى في السوق العالمية . وقد جرت بالفعل مناقشة طويلة لتلك الحالة

التعيسة . ونحن نشعر بالدهشة إزاء سكوت غالبية البلدان الثرية وعدم رغبتها في العمل وهي ترى مجتمعاتنا حبيسة بشكل لا يرحم في دائرة مفرغة من الفقر والمديونية .

لقد ووجه النمو الأسّي الخبيث للمديونية الافريقية بالانتقاد هنا ، وهناك خطر أن تصبح الظاهرة تكرارا مملا في البلاغة الدبلوماسية بمرور السنين . لقد أصبحت المأساة حقيقة محزنة تزداد سوءا يوما بعد يوم ، وقد تفاقمت نتيجة أضرار مناخية وكوارث طبيعية أخرى وقعت بشكل حاد في مناطق عديدة من قارتنا هذا العام .

ورواندا التي لا تزال تعاني ، شأنها شأن بلدان افريقية أخرى ، تناشد المجتمع الدولي مرة أخرى من أجل مزيد من التضامن الفعال والتفهم المتبادل فيما يتعلق بالديون الخارجية الافريقية . ويبتهج بلدي هذه الفرصة الرسمية ليحيي مختلف المبادرات السخية لبعض البلدان الصديقة - مثل جمهورية المانيا الاتحادية ، وكندا ، وفرنسا ، وبلجيكا ، واليابان - لتخفيف عبء الديون . وتتراوح تلك المبادرات بين الإعفاء من الفوائد على الديون وإلغاء الديون المتراكمة .

وتناشد الجمهورية الرواندية سائر البلدان الغنية أن تشارك في تلك المبادرات . وونناشد على وجه خاص أن تضع وتنفذ استراتيجية عالمية دائمة تمكّن جميع البلدان المدينة من تصفية ديونها العامة إلى الابد ، سواء التجارية أو الخاصة . وتؤكد رواندا مجددا تاييدها التام للموقف الافريقي المشترك بشأن الموضوع . وتؤيد النداء الموجه لعقد مؤتمر دولي مخصص ، ونعتقد أن القضاء على الازمة سيكون خطوة حيوية على الطريق نحو تحسين البيئة الاقتصادية الدولية .

إننا يجب أن نجعل غالبية رغباتنا واقعية ، وهذا ما أصبح واضحا في الشهور الاخيرة على المستوى الثنائي . وهذه الواقعية ينبغي أن تمتد لتشمل جميع البلدان الاقل نموا ، ولكن يجب أن ننفذ أيضا استراتيجيات واجراءات دولية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي لبلداننا الفقيرة ، التي قطعت تعهدات نحوها فعلا .

وتؤكد رواندا أننا ، إذ نواجه بوجود الازمات ، يجب أن نرى أن الاستراتيجيات وخطط الاعمال تتجاوز مجرد الكلمات وتصبح حقيقة بالتعاون بين الشمال والجنوب من

ناحية ، ومن ناحية اخرى بجهود جسورة لتحقيق تكامل اقتصادي يرتكز على تعاون إقليمي ودون إقليمي حقيقي بين الجنوب والجنوب .

إن الحالة الاقتصادية لافريقيا والبلدان النامية بشكل عام أكثر إثارة للقلق مما كانت عليه من قبل . وهنا أود أن أؤكد المخاوف والآمال التي نشعر بها - نحن البلدان الافريقية في طائفة أقل البلدان نموا - ونحن نواجه الآفاق المعتمة للاقتصاد العالمي التي كشفت عنها الاحداث مؤخرا .

إن مجموعة الـ ٧٧ التي اثبتت أنها المحفل المثالي للتعاون بين الجنوب والجنوب ، والإطار الضروري للتفاوض مع البلدان المتقدمة النمو في إطار الحوار بين الشمال والجنوب ، احتفلت توا بمرور ربع قرن على وجودها . ورغم الاختلافات في الاراء ، فإن لديها ما يبرر الارتياح الجزئي على الاقل بشأن بعض المنجزات ، ومن بينها المحافظة على الوحدة النسبية والتماسك وتوجيه نداء على نطاق عالمي في عام ١٩٧٤ من اجل إقامة نظام اقتصادي جديد ، وهو نداء عندما واجه الواقع ، لم يتجاوز للاسف مرحلة الشعارات ، لكنه الآن أكثر أهمية من قبل . وأود أيضا أن أذكر هنا اعتماد برنامج عمل كاراكاس سنة ١٩٨١ بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، الذي رغم تعرّضه لصدمات الاحداث ، لا يزال هاما .

ورغم أن هناك الآن ادراكا قويا بالمشاكل ، يجيء هذا اليوبيل الفضي في نهاية عقد ضائع . ومع هذا ، فإنه ربما يسفر عن بعض الامور الطيبة ؛ يجب علينا جميعا أن نتعلم من اخفاقات الماضي ، حيث نقترب من العقد الاخير من القرن العشرين ، وأن نجعل التسعينات عقدا للانتعاش الاقتصادي . ويجب أن نعبئ جميع الموارد الضرورية دعما للتنفيذ العالمي لاستراتيجية إنمائية دولية أكثر كفاية وأكثر واقعية .

إننا ندعو مرة أخرى معظم البلدان الصناعية والمؤسسات المالية الدولية إلى إبداء حسن النية والواقعية في سياستها بشأن الديون والمساعدة على تحرير الجنوب بصفة دائمة من الركود الاقتصادي .

ونطلب اتخاذ تدابير ملائمة ومنصفة لدعم الجهود التي تبذلها بلداننا والتي

تنطوي على قدر كبير من التضحيات ، ووضع حلول أكثر تكاملا وأكثر مواءمة مع تعاون جميع الاطراف لتضمن للبشرية مستقبلا متوازنا متناسقا .

ونحث بقوة على تعبئة جميع الموارد الفكرية والادبية الضرورية في البحث عن حلول للأزمات الاقتصادية في العالم الثالث بشكل عام وفي افريقيا بشكل خاص . ويديغي لتلك الحلول أن تراعي جميع أبعاد المشكلة دون أن تدس أو تتجاهل الجوانب الاجتماعية إذ أن الشعوب لا الدول هي التي يجب أن تكون الجهة المستفيدة الرئيسية من تدابير الانتعاش . إن عالما ثالثا مخدوقا سيكون دون شك تهديدا دفينا لإزدهار المجتمعات الصناعية .

إن الحالة الاقتصادية في افريقيا وفي العالم الثالث سيئة للغاية ومع ذلك ترفض رواندا الاستسلام لليأس وتطالب باخلاص ، جميع الامم ذات النوايا الحسنة في الجمعية العامة أن تعمل بعزم ونشاط متجددين في جميع القطاعات بغية التغلب على الفقر والخراب .

إننا نطالب بالدعم غير المقيد من جانب المؤسسات الدولية والبرامج وخطط العمل القائمة فعلا والتي سيتفق على قيامها فيما بعد ، وأشير بصفة خاصة الى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١ - ٢٠٠٠) ، التي تقوم اللجنة التحضيرية المخصصة لها بأعمالها بنشاط . وأشير أيضا الى مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في باريس والى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي وبصفة خاصة لدفع النمو الاقتصادي والتنمية فيما بين البلدان النامية ، التي ستعقد في نيسان/ابريل ١٩٩٠ . أما في ميدان التعاون الاقتصادي ، حيث القضايا المطروحة والتحديات عديدة ، فإن رواندا تؤيد اسلوب المفاوضات باعتباره أفضل طريق لتعزيز النظام الاقتصادي الدولي العادل والمتوازن .

تؤيد رواندا بشدة النداء الذي صدر في كاراكاس بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ وكذلك النداء الذي صدر عند احتفال مجموعة من رؤساء الدول من بلدان العالم الثالث بالذكرى السنوية المائتين لقيام الثورة الفرنسية ، لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . وفي هذا الصدد نحن مقتنعون بضرورة إدخال تغييرات هيكلية رئيسية على الاقتصاد العالمي وبأنه يجب على جميع الدول الغنية والفقيرة أن تلتزم بالتعاون الدولي في إطار التكافل الذي لا غنى عنه .

لقد كان مبدأ القوة فوق الحق أحد سمات العلاقات الاقتصادية الدولية . لكن هذا المبدأ لم يعد مقبولا الآن . ونعتقد أن الأزمة الحالية بصرف النظر عن المسؤول عن حدوثها يجب النظر اليها من منظور جديد والاستعاضة عن النقل المستمر للموارد من الجنوب الى الشمال بنظام أكثر توازنا تستبعد فيه كل أشكال الاستغلال .

إن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٨٦ يقترب بسرعة من نهايته ولم يترك سوى آثار ضئيلة على الصورة الاقتصادية للقارة ، شأنه في ذلك شأن الاستراتيجية الانمائية الدولية للأمم المتحدة للعقود الثلاثة الماضية .

لا تزال تواجهنا مشكلة أساسية على درجة بالغة من الاهمية . وتؤيد جمهورية رواندا بالكامل القرار الخاص لمؤتمر القمة الـ ٢٥ لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ١٩٨٩ . وفي هذا القرار ناشد رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية المجتمع الدولي أن يزيد على نحو ملموس موارد البرنامج وبصفة خاصة في إطار المؤسسة الانمائية الدولية ؛ وأن يمد البرنامج الى ما بعد ١٩٩٠ ؛ وأن يضع تسهيلات اضافية للمساعدة المالية للبلدان الافريقية ذات الدخول المتوسطة وغير المستفيدة من المؤسسة الانمائية الدولية ؛ وأن يكثف جهوده لتعبئة الموارد في الشمال لدعم عملية الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في افريقيا .

إن رواندا مقتنعة بأن هذا الانتعاش يتطلب بذل جهود مشتركة من جانب الجنوب والشمال ، فعلى الجنوب أن يجري الاصلاحات الهيكلية الشاملة اللازمة وأن يحسن إدارة عناصر الاقتصاد الكبير اللازمة لنمو هذه الهياكل وأن يسعى في نفس الوقت الى حفظ التوازن في ميزان مدفوعاته ، وتقع على الشمال مسؤولية الالتزام بتأييد هذه الاعمال عن طريق تشجيع تدابير المساعدة التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وعن طريق اتخاذ مبادرات محددة تتراوح بين تخفيض أسعار الفائدة والغاء الديون ، في إطار استراتيجية عالمية .

ونعتقد أنه حتى يتحقق النجاح الكامل لاجراءات التكيف الهيكلي لاقتصاداتنا ، فيجب أن تقترن بإجراءات إعادة التكيف في الشمال ، وإلاّ فسيكون الأمر مغامرة ترقى الى عملية انكماش عقيمة لها نتائج اجتماعية وسياسية خطيرة .

ونرى أنه ما لم توجد هذه الاجراءات فسيستمر التدهور في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الافريقية على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات عن طريق السياسات والبرامج لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي .

وبروح قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٧ الذي يحث بلداننا على أن تزيد من جهودها في سعيها الى البحث عن إطار نظري وعملي صالح لبرنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي ، وتمشيا مع الاهداف والاستراتيجيات التي تقوم على أساس خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية ، وبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ اعتمد اجتماع القمة الاخير لمنظمة الوحدة الافريقية الإطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي للانتعاش الاجتماعي الاقتصادي وللتحول .

وتعتقد رواندا أن هذا الاطار يعتبر عنصرا عمليا وجوهريا للتكامل ونأمل أن يمكن البلدان الافريقية من الاستمرار في تعديل اقتصاداتها في الوقت الذي تضمن فيه أن إجراءات التكيف هذه ستؤدي الى نمو متواصل والى تنمية حقيقية .

وفي هذا الصدد تؤيد رواندا النداء الذي وجهته منظمة الوحدة الافريقية الى المجتمع الدولي والى المؤسسات المالية المتعددة الاطراف وكذلك الى الجمعية العامة بايلاء أهمية كبيرة لهذا الاطار الافريقي للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وأن يبدوا تفهما أكبر لجهود التكيف الهيكلي في افريقيا ولحقائق الحالة فيها .

وبالاضافة الى الجهود التي تبذل في إطار التعاون الذي لا غنى عنه بين الشمال والجنوب ، تؤمن جمهورية رواندا ايمانا راسخا بمبادئ وأهداف التكامل الاقتصادي باعتباره أساسا للتنمية الذاتية المتواصلة في إطار الدول وداخل أطر العمل الاقليمية ودون الاقليمية وذلك تمشيا مع روح لاغوس . وانطلاقا من هذا المنظور فإننا نؤيد تماما القرار الذي اتخذه آخر مؤتمر للقمة تعقده منظمة الوحدة الافريقية بشأن العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا واعلان ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الافريقي للتصنيع .

والواقع أن أهمية العقد الثاني في هذا المجال لا يبررها كون أهداف العقد الاول لم تتحقق فقط ولكن أيضا وقبل كل شيء ، أن التصنيع المدروس دراسة جيدة ،

يعتبر مصدر قوة رئيسيا في بناء الهياكل في إطار النمو الاقتصادي سعيا الى حلول دائمة للأزمات الاقتصادية وللمديونية . وبالاضافة الى ذلك فإن الاستثمار في الصناعة طريق مفيد للبلدان الافريقية يمكّنها من أخذ زمام مصيرها بأيديها عن طريق الاضطلاع بدور أحسن لا تجد حرجا في الاضطلاع به في الاقتصاد العالمي .

ولئن كان نوع التنمية الذي يؤيده الشمال في هذا الاطار لا يمكن عكس مساره الآن فلا تزال الحقيقة أن تحول التكنولوجيات الذي لا غنى عنه من الشمال الى الجنوب يجب أن يحدث في ظل ظروف تجعل هذه التكنولوجيات مقبولة ويمكن الوصول اليها .

وقد يكون من السذاجة أن أتكلم عن التصنيع دون أن أشير بصفة خاصة الى المشاكل التقليدية فيما يتعلق بالسلع الاساسية والاليات الضارة للتجارة العالمية .

لئن كان إنشاء الصندوق المشترك للسلع الاساسية في تموز/يوليه ١٩٨٩ يبعث على سرور المجتمع الدولي فإنه لا ينبغي تجاهل الشواغل الجادة الناشئة عن المظالم السائدة في الاقتصاد العالمي .

إن البلدان غير الصناعية التي توفر المواد الخام تواجه مصاعب لا خلاص منها تمتد من عدم كفاية الانتاج الى الافتقار الى فرص الوصول الى الاسواق الدولية وانهيار أسعار موادها الخام . كما أنها غير قادرة ، على الصعيد الداخلي ، على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لشعوبها .

وفي الوقت ذاته تقوم البلدان الصناعية بتعزيز أساليبها الحمائية وإقامة امبراطوريات اقليمية حقيقية .

وبالتالي يتزايد عدم التفاهم بين المجموعتين ، الامر الذي يثير الشك ويؤدي الى تفاهة النتائج المتمخضة عن المفاوضات التجارية التي تجري في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") . فقد استُخدمت صياغة غير مقبولة للجانبين ولا تتفق على الاطلاق والاهداف المتوخاة .

وتلتمس رواندا توازنا أفضل لافريقيا ، وأن تُمنح بلدان العالم الثالث والبلدان الفقيرة فرصة تصدير الغذاء والمنتجات الزراعية والمنتجات المصنّعة وشبه المصنّعة ، بما يعود بالنفع عليها . إن أساليب التبادل الحالية تصادف ، للاسف ، أسواقا مغلقة ، فضلا عن شبكات الاستغلال التقليدية التي ما فتئت تلحق الضرر الكبير بالبلدان النامية .

وعلى هذا الدرب ذي الاتجاه الواحد ، الذي لا يؤدي إلاّ الى زيادة تبعية الاقتصادات الافريقية واقتصادات العالم الثالث بوجه عام وضعفها ، ما فتئت البلدان الافريقية تشهد ، وهي مغلوبة على أمرها ، استمرار تردي مصادر دخلها الناشئ عن الاليات التي تفرضها بلدان الشمال الصناعية الكبرى . ويعد هذا التردي مصدر الحلقة المفرغة التي تتسم بها عملية الانتاج والتسويق بكاملها . وتتمثل أفضح الحالات في المصاعب التي تكتنف المفاوضات الحالية في إطار الاتفاق الدولي الجديد بشأن البن ، وهو محصول يواجه حالة خطيرة بوجه خاص على الرغم من أنه إحدى دعامات الكثير من اقتصاداتنا .

ورواندا ، بدلا من الاستسلام للتشاؤم ، تفضل ظهور اسلوب جديد للتعاون أكثر فاعلية يتخذ شكل برامج عمل صحيحة تمكّن بلداننا من تنويع انتاجها ومعالجة العجز في اقتصاداتنا الذي ما فتئنا نعاني منه والذي يترك أثرا سلبيا كبيرا .

وبروح من هذا التعاون المتكافل ، تعرب رواندا ، من على هذه المنصة عن شكرها الصادق لجميع البلدان والمنظمات الدولية التي منحتنا ، على صعيد ثنائي أو متعدد الأطراف ، الدعم الذي نحتاجه للنهوض بتنميتنا . كما تشعر رواندا بالامتنان لهذه البلدان والمنظمات لإخلاصها وصداقتها ، ونجدد رسميا التزامنا بأن نقوم على الدوام بإدارة أصولنا الاقتصادية بتعقّل . وفي هذه الأوقات الصعبة نعتزم أن نكون شريكا موثوقا به جادا يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد عليه في سعيه الى زيادة رفاه شعوب العالم .

وبنفس الروح تحيي رواندا رسميا جميع الدول والشعوب والمؤسسات الدولية المخلصة الحكومية وغير الحكومية التي تستثمر طوعا طاقاتها في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لأقاليم العالم الفقيرة بما يعود بالنفع الأكبر على البشرية جمعاء .

إن نكبات العالم لا يمكن تلخيصها على أساس التباينات بين الشمال والجنوب فقط . فهناك أزمة خطيرة تضع عبئا ثقيلا على مستقبل البشرية بل يمكن حتى أن تعرّض الحياة على الأرض للخطر . انها الأزمة الناشئة عن الادارة غير الحكيمة لثروة العالم الايكولوجية التي تصدعت على يد التنمية الصناعية للحضارة المعاصرة .

إن الأزمة الايكولوجية أعلنت بالفعل ؛ وتبين بعض المؤشرات الحيوية أوجه الإفراط في حضارتنا من حيث تدمير الموارد الطبيعية وتكديس النفايات الصناعية على السواء . وقد استغلت ثروات كبيرة استغلالا وخيم العواقب .

وفي هذا المجال ترى رواندا أن الأمر يهم المجتمع الدولي برمته وينبغي التضامن دوليا من أجل تعبئة جميع الموارد المطلوبة حتى نصون للجنس البشري بيئة صحية قابلة للاستمرار .

ومن المؤسف أنه في حين توجد حالة من الجزع العام بعد أن دق ناقوس الخطر إزاء طبقة الأوزون ، تقوم بعض بلدان الشمال الصناعية باستغلال الحالة الراهنة بلا تحرُّج وذلك بالقاء نفاياتها على التراب الافريقي وتسميم عالمنا .

مرة أخرى تتعرض افريقيا للجفاف والتصحر الزاحف . ومن قبيل التناقض انها تتعرض أيضا للفيضانات وتفتك بها الأوبئة والجراد . ومن المحزن أن الكوارث الطبيعية قد ألحقت الضرر بالكثير من المناطق في افريقيا في الوقت الذي نحاول فيه مكافحة الويلات التقليدية مثل التصحر . وتناشد حكومة رواندا المجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم لقارتنا بهذا الخصوص في مسعى للحفاظ على مواردنا الطبيعية وبيئتنا . إن الدعم الخاص من هذا النوع لازم ، ويمكن تقديمه عن طريق برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويمكن أن تتمه البرامج الثنائية .

وينبغي لبرامج التنمية الصناعية ، التي تستخدم استخداما ضخما الموارد الطبيعية ، أن تتضمن ، على نحو أكبر مما كان في الماضي ، عنصرا بيئيا في مرحلة الدراسة التقنية وكذلك في مرحلة التنفيذ على السواء حتى يتسنى الجمع بينهما في خطط تجب الموارد والاستخدامات .

وتعرب جمهورية رواندا عن الأمل في أن يعبئ المجتمع الدولي ، في هذا المجال الحيوي للبيئة ، الموارد الفكرية والتقنية اللازمة لإيجاد حلول تضمن بقاء كوكبنا .

وقد اتخذت رواندا تدابير هامة في هذا المجال ، تحت قيادة صاحب الفخامة رئيس جمهورية رواندا اللواء جوفينال هابياريمانا ، الذي جعل من الحفاظ على البيئة إحدى أولوياته العليا في برنامج الاكتفاء الذاتي الغذائي . ويمكنني أن أشير ، على سبيل المثال لا الحصر ، الى البرنامج الوطني لمكافحة تحات التربة ، وحملتنا الوطنية لإعادة تشجير الغابات ، والاستراتيجية البيئية الوطنية وخطة العمل البيئية . والبرنامجان الأخيران في طور الإعداد .

وفضلا عن ذلك اتخذنا عددا من التدابير السياسية والادارية مثل الأشغال العامة لتنمية المجتمعات المحلية ـ أوموغندا . كما نظمنا يوما وطنيا للتشجير ومسابقات

زراعية وجوائز وموضوعات انشائية مدرسية تخصص للانتاج الزراعي . وترمي هذه التدابير المتنوعة الى توفير الحوافز لشعب رواندا وتعبئته وتشجيعه للاشتراك في الانتاج الغذائي وايجاد توازن بين الانتاج والسكان الذين يعيش ٩٥ في المائة منهم في المناطق الريفية ويعتمدون كلية على الدخول والموارد المتأتية من الزراعة .

وبمعدل نمو سكاني ٣,٧ في المائة سجلت رواندا خلال العقدين الماضيين انجازات هامة أهمها ما يلي : زيادة انتاج البطاطا من ١٠٩ ٦٢١ طنا في عام ١٩٧٤ الى ٧٠٠ ٢٤٤ طن في عام ١٩٨٣ ؛ وإعادة تشجير ٣١ في المائة من أراضي البلاد ، وحفر قنوات مانعة لتحات التربة في ٨٣ في المائة من الاراضي ؛ وقد قيّم ما أسهمت به جهود المجتمع المحلي في جهود التنمية الوطنية في إطار برنامج أوموغندا ، بـ ٢٠٩ ٤٥٠ ٨٤٥ ١٤ فرنكات رواندية .

لقد تمكن شعب رواندا من تحقيق هذه الإنجازات بفضل جهود الرئيس هابياريمانا الدؤوبة ومبادراته .

إلا أن رواندا بالرغم مما حققته من نتائج بالنسبة لحماية البيئة والإكتفاء الذاتي في الغذاء ، تواجه - مثلها مثل غيرها من بلدان العالم الثالث - تحديات عديدة تعرقل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشعبها .

فبالاضافة الى الشواغل الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها المجتمع الدولي ، والتي أوضحت بعضا منها توا ، تمزق العالم بأسره ، على الصعيد السياسي ، التوترات الدموية والصراعات الفتاكة الناجمة عن مواقف التعصب والاستعمار والقهر والامبريالية والعنصرية التي عفا عليها الزمن . ان العنف ينتشر حيثما توجد تلك الرذائل البالية ، وحيثما تنتهك سيادة الشعوب والسلامة الاقليمية للدول وحيثما توطأ بالاقدام كرامة الافراد وحقوق الإنسان .

ان العنف السافر يسود في بقاع كثيرة من العالم بل وينمو بالرغم من جهود صنع السلم التي بذلتها الامم المتحدة على مر قرابة نصف قرن . فهو يسود في موطن الفصل العنصري حيث ينشر الرعب في الجنوب الافريقي ، كما يسود في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل احتلالا غير شرعي وفي لبنان وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية . إن الوقت قد حان لتقوم الامم المتحدة ، الآن أكثر من أي وقت مضى ، بمهمتها في كفالة السلم والامن الدوليين وتوطيدهما ، لأن الحالة المتفجرة في مكان تسبب تفجر الحالة في مكان آخر ، ولأن دوي المدافع مازال يتردد صداه في أجزاء عديدة من العالم مدمرا الطاقة اللازمة لتقدم الشعوب والمجتمعات .

مع ذلك تشيد جمهورية رواندا إشادة بالغة بالامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لما تقوم به من عمل دؤوب دعما للتفاهم والوئام الدوليين . فبفضل الامم المتحدة ودورها النبيل في تعزيز السلم ، تقترب من مشارف العقد الاخير للقرن العشرين في مناخ من الإنفراج يسود أرجاء العالم وفي ظل آفاق حقيقية للسلم على الصعيد الدولي . فليس من قبيل الإفراط في التفاؤل أن تحيل حسم التوترات السياسية العسكرية التي طال أمدها ، والتي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ويرجع مناخ الإنفراج هذا بقدر كبير الى أن المنطق كانت له الغلبة - على ما يبدو - في العلاقات بين دول الشرق والغرب فيما يتعلق بنزع السلاح حتى وإن كان مازال هناك الكثير الذي يجب القيام به قبل القضاء تماما على الخطر النووي . وما لذلك الإنفراج من آثار تعود بالنفع على بقية العالم واضح تماما ، وعلينا أن نضع وبعناية معالم على الطريق الذي قطعناه لتسجيل إنجازاتنا الى الأبد ، ولضمان مواصلة السير قدما سعيا لتحقيق السلم والأمن . وفي هذا السياق ، رحب المجتمع الدولي بالتقدم المحرز في صراعات عديدة كانت دول كبرى مشتركة فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ففي الجنوب الافريقي تمكنت إتفاقات برازافيل ونيويورك من الخروج من المأزق بشأن ناميبيا والبدء في عملية مصالحة في أنغولا .

ويجري الآن تحت إشراف الامم المتحدة تنفيذ خطة استقلال ناميبيا على نحو لا رجعة فيه ، وذلك رغما عن أوجه الإنتكاس التي تعزى الى عدوان قوات جنوب افريقيا الاستعمارية ، وهو ما يتطلب غاية اليقظة من جانب الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وفي ذلك السياق ، نظر مؤتمر رؤساء حكومات أو دول منظمة الوحدة الافريقية ، الذي عقد دورته العادية الخامسة والعشرين في تموز/يوليه ١٩٨٩ ، في وضع تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص باستقلال ناميبيا . وقد أعرب المؤتمر عن أسفه للحوادث المؤلمة التي وقعت في نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، وأكد على أنها كانت نتيجة متوقعة لتخفيض عدد العاملين في فريق قوة الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . كما أعلن عن غاية قلقه حيال أنشطة جنوب افريقيا الإرهابية التي تمارس أمام أعيننا بهدف المساومة على انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر والعمل على تغيير مسارها الصحيح . وانه لمن الامور التي يصعب فهمها أن تواصل جنوب افريقيا ، على نحو سافر ودون عقاب تحدي الاتفاقيات الدولية الخاصة بناميبيا كما حددتها قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

وتؤيد رواندا تأييد راسخا موقف منظمة الوحدة الافريقية وتطلب من الجمعية العامة أن تتخذ المقررات التي يمكن أن تعالج الحالة وتضمن لإخواننا الناميبيين

إجراء انتخابات ديمقراطية حقا حتى يمكن في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة أن تأتي ناميبيا - بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) - الى هذه المنصة بوصفها العضو الستين بعد المائة في الامم المتحدة .

ومما يؤسف له ان المجتمع الدولي على ما يبدو قد إعتاد على تصرفات نظام بريتوريا العنصري الداخلية والخارجية وعلى أعمال الإبادة الجماعية التي ترتكبها منذ وقت طويل حفنة من المجرمين ضد الاغلبية السوداء في هذا البلد . وتلك اللامبالاة لا تخفي المصالح التجارية لبلدان معينة يتوفر لديها الإستعداد في سبيل ما تحققه من أرباح أن تسكت على التضحية بملايين الاشخاص وعرقلة الديمقراطية . وتناشد جمهورية رواندا العالم الحر أن يقوي الضغط بكل أنواعه على نظام بريتوريا الإجرامي لإرغامه على تطبيع الحياة السياسية والاقتصادية إتساقا مع المبادئ العالمية للديمقراطية والكرامة الإنسانية .

ان الفصل العنصري قمة العنصرية المؤسسية ، فهو نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي بغيض ولا إنساني ، وهو يمثل إنكارا تاما لكرامة الإنسان ، وهو نظام إجرامي رجعي وضيع مآله الزوال . وقد رأينا دوما وبلا مواربة في منظمة الوحدة الافريقية وفي حركة بلدان عدم الانحياز ومن هذه المنصة على إدانة السياسة الإرهابية الوضيعة التي تنتهجها بريتوريا . وتتيح لنا الدورة الرابعة والاربعون فرصة أخرى للإعراب عن اشمئزازنا وقلقنا العميق إزاء الجرائم التي تجل عن الوصف والتي ترتكبها الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا والاذى الجسدي والمعنوي والاجتماعي والاقتصادي الذي تتسبب قلة فيه منذ أكثر من ٣٠٠ عام . ونشجب بقوة اللامبالاة البغيضة التي يبديها شركاء ذلك النظام العنصري القاتل في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية فيما يتعلق بفرض جزاءات إلزامية شاملة - أولئك الشركاء الذين يودون أن ينظر اليهم على أنهم أبطال الديمقراطية والمدافعين عن كرامة الانسان وحقوقه . إلا أننا بالرغم من إحساسنا بالإحباط ، نناشد المجتمع الدولي أن يزيد من تعضيده لحركات التحرير في ذلك البلد ، ونؤيد بقوة عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الخاصة بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ، المقرر عقدها في كانون الاول/ديسمبر .

أما بالنسبة للحالة في انغولا ، فتؤيد رواندا بقوة مبادرات السلم الحالية . ولهذا السبب شارك رئيس جمهورية رواندا شخصيا في المحادثات التي أجريت بغبادوليين في حزيران/يونيه ١٩٨٩ بناء على المبادرة الحميدة التي أتخذ زمامها الرئيس موبوتو رئيس زائير . وتناشد رواندا كل القادة السياسيين أن يؤيدوا مبادرات السلم تلك حتى يمكن لانغولا الشقيقة أن ترى نهاية الحرب الاهلية التي مزقت أوصالها لاكثر من ١٥ عاما وحتى يمكنها أخيرا أن تكرس طاقتها لتضميد جراحها وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وتؤكد بلادي أيضا من جديد تأييدها لشعب موزامبيق الشقيق الذي ظل سنوات عديدة ضحية للاعتداءات الإجرامية التي تشنها عليه رينامو التي تدعمها حكومة جنوب افريقيا العنصرية . ونجدد تأييدنا أيضا للشعب الصحراوي الذي لا يزال محروما من حقه في تقرير المصير والاستقلال ، ونرحب بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة لصياغة طرائق مناسبة لتنفيذ خطة السلم الخاصة بالصحراء الغربية .

وفي أماكن أخرى من افريقيا مازال التوتر والحرب الاهلية يعرقلان التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب المعنية . وتؤمن رواندا إيمانا راسخا بالمزايا التي لا يمكن إنكارها للحوار والتسوية السلمية للمنازعات ، وبمبدأ عدم استخدام القوة . وندين بشدة الإرهاب والعدوان تماشيا مع القواعد الاخلاقية الدولية وروح عدم الإنحياز . وترحب جمهورية رواندا بالمبادرات السلمية التي اتخذت في إطار من المصاعب البالغة لهذه الصراعات . اننا نحث الاطراف المعنية على استخدام الحوار الاخوي المباشر ، لانه السبيل الوحيد لتعزيز دينامية السلم والامن بين الشعوب .

أعربت رواندا مرارا وتكرارا في المحافل الدولية عن تأييدها للسلم والحوار . وهذه هي السياسة التي نحاول ترجمتها الى واقع ملموس على الاصعدة دون الإقليمية والإقليمية والدولية .

حالة الحرب التي تمزق الشرق الاوسط لعقود ، مؤدية الى إستشهاد أعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني ، والى تدمير لبنان ، البلد الذي كان ينعم بالإزدهار منذ زمن غير بعيد وأصبح الآن يعاني من الخراب ، تشكل وصمة عار على جبين البشرية كلها .

تعرب رواندا مرة أخرى عن تضامنها مع قضية الشعب الفلسطيني ، باعترافها رسميا بدولة فلسطين المستقلة التي أعلنت في الجزائر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وبتكريس نفسها للمفاوضات السلمية المباشرة بين الاطراف المعنية . ان القوة الشرعية الوحيدة التي نؤمن بها هي قوة القانون والعقل ، لانها الوحيدة التي تتماشى مع سلام وكرامة الإنسان والشعوب .

لئن كانت رواندا شأنها شأن غيرها من البلدان المحبة للسلام ، قد تنفست الصعداء إثر وقف إطلاق النار بين إيران والعراق وبدء المفاوضات بين الطرفين ، فمازلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الصراع المسلح في أفغانستان بعد انسحاب القوات السوفياتية الذي يلقى التقدير البالغ . لذلك يتعين على الامم المتحدة ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وجميع قوى الوساطة أن تبذل ما في وسعها لوضع حد لمصدر هذا التوتر وتزيل أسباب الحقد القائم بين الاشقاء . ولكي يتحقق ذلك ينبغي للأطراف المتحاربة نفسها أن تتحلى بحسن النية والتعقل ، وتوافق على الجلوس سويا حول طاولة المفاوضات .

وفيما يتعلق بالحالة في كمبوديا ، فاننا نعرب عن دعمنا الكامل لعملية الوساطة الجارية في الوقت الراهن . ونعرب عن آمالنا في أن تستمر المفاوضات التي تجرى في إطار مؤتمر باريس وعلى مستوى الامم المتحدة ، وتؤدي في القريب العاجل الى حلول متوازنة دائمة .

في هذا السياق ، نود أن نعرب عن أملنا في أن تُحسم سريعا المشاكل التي تضر ببعض البلدان في امريكا اللاتينية وتجعلها منطقة غير مستقرة . وقد حان الوقت لتختار جميع القوى فيها سبيل المفاوضات السلمية والديمقراطية ، وحان الوقت لتعترف قوى التدخل بحق الدول المعنية الشرعي وغير القابل للتصرف في السيادة الوطنية . وفي هذا الصدد ، تؤيد رواندا جميع المبادرات والجهود السلمية الرامية الى تحقيق المصالحة في امريكا اللاتينية ، ولاسيما في إطار مجموعة كونتادورا .

ترك تاريخ البشرية في العصر الحديث لبعض الشعوب جروحا يصعب إلتئامها ، والآن ينبغي للمجتمع الدولي أن يكرس نفسه لعلاجها . اننا نضع نصب أعيننا ، بطبيعة الحال صراعات الامس التي يتعين على بعض البلدان أن تعمل لكي تنهض من الخرائب التي خلفتها ، وتتخلص من الإحساس بالخطر الذي أوجدته . ولا يغيب عن بالنا ، بصفة خاصة ، استمرار حالات التقسيم التي مزقت وحدة الشعب الواحد . ومازال الستار الحديدي وحواجز الكراهية ، والعار والالم قائمة بنفس مستوياتها ، تبث بذور الشقاق بين أشقاء من نفس الدولة ونفس الشعب ، شقيق ضد الآخر ، لأسباب ايديولوجية .

وتشجع رواندا دائما الجهود الرامية الى ضمان إعادة التوحيد السلمي وتحقيق الاستقلال للأمة الكورية ، والجهود المحمودة لاستعادة الشعب الالماني لوحدته بالطرق المشروعة .

وفي هذا السياق ، ما برحت رواندا تتابع بتفاؤل المفاوضات بشأن مسألة قبرص التي تجري تحت إشراف الامم المتحدة ، ونأمل أن يستمر الاسترشاد كلية في هذه المفاوضات بمبادئ السيادة والوحدة والسلامة الاقليمية للدول . ونضم صوتنا الى سائر البلدان غير المنحازة للترحيب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الامين العام لإجراء حوار بناء ونزع السلاح من قبرص ، وتحقيق الانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال والاستغلال هناك .

ستصف سجلات تاريخ البشرية رياح الانفراج التي تهب في سماء العلاقات الدولية ، والآفاق التي تبشر بإحلال السلم العالمي كإنجاز للحلم الذي تاقت جميع الشعوب الى تحقيقه منذ أمد بعيد . وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة التي لم يسبق لها مثيل لتعزيز السلم والتضامن فيما بين البشر ، وعليه أن يحقق الاستفادة الكاملة من الأحكام القائمة والاجراءات التي اتخذت لدعم نزع السلاح ، ونزع الأسلحة النووية ، وتحويل المحيطات مرة أخرى الى مناطق سلم ، ومنع عسكرة الفضاء الخارجي ، وتخفيف حدة التوترات أينما وجدت .

وفيما يتعلق بمجال نزع السلاح الذي يتسم بالأهمية الحيوية ، وجوانبه الكثيرة التي تمثل مرة أخرى محور إهتمام الدورة الحالية للجمعية العامة أكثر من أي وقت مضى ، تود رواندا أن تعرب هنا عن تأييدها الذي لا يحيد للمفاوضات الرامية الى التعبئة الحاسمة والقصوى للعقول حتى يتوافر الإصرار على تنفيذ جميع مراحل نزع السلاح الكامل والعام . وعلى وجه التحديد نحث بقوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على المحافظة على المنجزات التي تحققت نتيجة للحوار الجاري في هذا المجال ، والتي أدت الى مشاعر السعادة الغامرة لأسرة الأمم المتحدة بأسرها ، وعلى مواصلة المسيرة حتى النهاية لنيل ثقة المجتمع الدولي التي زرعاها فيه .

نحن نشعر بالتفاؤل إزاء المبادرات المتخذة بهدف ضمان الانفراج بين الشرق والغرب . ونرحب هنا ليس فقط بالتخفيف العام لحدة التوتر الذي يتجلى تدريجيا في المناخ السياسي العالمي فيما يتعلق بالصراعات الاقليمية والمحلية ، ولكن أيضا بظهور عصر جديد من الديمقراطية والحرية في العالم ، ولاسيما في بلدان الشرق .

ان العالم الذي يسوده مبدأ أخلاقي جديد للسلام ؛ العالم المتضامن الذي يشد أزر بعضه ؛ العالم الذي يتخلص من ضجيج المدافع ومن التهديدات النووية ومن جميع أشكال العنف والإرهاب والتمييز ؛ العالم الذي يتحرر الى الأبد من آثار الاستعمار والعنصرية ويتميز بالادراك والحوار والتعاون : ذلك العالم هو الآن في متناول الشعوب ذات النوايا الحسنة ، ويمثل في رأينا أفضل تطلع فطري لكافة بني البشر .

تتطلع رواندا بحماس الى ازدهار الانفراج وإشراق عصر جديد من السلم والمساواة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي . إننا نعرب من جديد في هذه الجمعية عن تصميمنا على العمل بغير تحفظ في سبيل تلك الاهداف في سياساتنا الداخلية والخارجية ، وفي علاقاتنا مع الدول التي تعتز بالمُثل النبيلة لاسرة الامم المتحدة العظيمة وأسرة حركة بلدان عدم الانحياز .

وبالاضافة الى ذلك ، من الحتمي ، في رأينا ، أن يمتد نطاق عملية الانفراج الى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، ولا سيما المحنة التي تعيشها البلدان الاشد فقرا . ولابد أن يصبح الشمال أكثر إدراكا بالمخاطر التي تكتنف الاوضاع غير المنصفة في الحالة الاقتصادية العالمية ، والتي تتماثل في خطورتها مع سباق التسلح وتدهور البيئة .

تؤمن رواندا إيمانا راسخا بالامم المتحدة ، التي تمثل أنسب محفل دولي للحفاظ على زخم التحرك نحو السلم في العالم ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية . ولكون الامم المتحدة أصلح من أي منظمة دولية أخرى ، فقد فُوضت قيادة الشعوب المقهورة نحو الحرية وتقرير المصير .

وعلى الامم المتحدة أكثر من أي وقت مضى ، أن تشجّع على قيام المزيد من التعاون الدولي العادل في جميع المجالات ، على أساس المساواة في السيادة بين الدول . وقد سجلت الامم المتحدة نجاحات كبيرة في عدد من الميادين ، لا سيما في مجال صيانة السلم الذي حصلت فيه على جائزة للسلام في عام ١٩٨٨ ، وهو مصدر فخر كبير لنا جميعا .

وتؤيد رواندا المُثل التي بشرت بها الامم المتحدة ، ويحدونا أمل مخلص في تحرّص المنظمة دائما ، من أجل تحقيق مزيد من الكفاءة والنجاح ، على العمل على أسس واقعية ونحو أهداف يمكن تحقيقها . ونحن نعرب عن امتناننا القلبي لهيئات الامم المتحدة المكرّسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم . ونخص بالشكر الهيئات التي تعمل بلا كلل من أجل تحقيق الرفاه للفئات الاكثر تعرّضا للتأثر ـ الامهات والاطفال . ولهذا ينبغي بذل جهود مستمرة لتزويد تلك الهيئات بالموارد الضرورية لها .

وتتوقع جمهورية رواندا من الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة أن تخطو خطوات كبيرة الى الامام ، وتناشد كل الدول الاعضاء أن تزيد من تضامنها وتدعم تماسكها حتى نستطيع أن نتقدم على طريق تحقيق مبادئ الميثاق . إن هذه المبادئ وهذه المثل تستند أكثر من أي وقت مضى الى الحاجة الماسة الى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر توازنا وعدلا يكون منصفا لبلدان العالم الثالث التي عانت الحرمان دائما . وفي رأينا ، أن هذا هو أسلم السُبل وأكثرها واقعية لضمان أن تتمتع البشرية بمستقبل يظلله السلم والامن والتنمية الكاملة .

السيد جونز (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إني أحمل إليكم تحيات شعب وحكومة غرينادا .

ويضم وفدنا صوته الى التعبير البليغ عن الثقة التي وضعت في مهارات الرئيس الدبلوماسية والشخصية العظيمة وهو يرأس مداولات الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة باقتدار وثقة لا نظير لهما . ويسجّل وفد بلادي أيضا اعجابه وتقديره لوزير خارجية الارجنتين السابق السيد دانتي كابوتو ، للطريقة الفذة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة .

إن شعاع الضوء الذي انبثق في الساحة الدولية أثناء الأيام الأخيرة من الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة أعطى الأمل في أن السلم الدولي وحسن النوايا سيستمران عندما يرفع الستار عن الدورة الرابعة والاربعين ، وأن الدول ستزيد من ثقتها في بعضها البعض وتشعر بأنها أكثر أمنا وطمأنينة أثناء مداولاتها وتعاملها مع بعضها .

لقد دفع الأمين العام للأمم المتحدة ، وهو داعية جسور للسلم ، أثناء تنقلاته المكثفة في كثير من مناطق العالم الجغرافية ، عملية السلم بدبلوماسيته الهادئة المقتدرة الفعّالة . وبقي على الزعماء الوطنيين ومن بيدهم مقاليد الأمور أن يبحروا في اتجاه الريح المواتية وأن يركبوا الموجة المواتية في اتجاه السلم والأمن الدوليين . ولنستشهد بكلمات الأمين العام في بيانه الأخير إمام مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في بلغراد إذ قال :

"لم يحدث من قبل في تاريخ حركة عدم الانحياز إن وجدت مثل هذه المرونة في الشؤون الدولية التي نشاهدها الآن" .

وتبعث هذه المرونة في الشؤون الدولية التي وصفها السيد بيريز دى كويبيار ببلاغة ، على الأمل في التسوية السلمية للمنازعات التي كانت موجودة في كثير من مناطق العالم ، والتي ظهرت فيها في الآونة الأخيرة بوادر للسلم .

وقد بدأت آثار المرونة التي أشار إليها الأمين العام تظهر على النزاع ذي الأبعاد الثلاثة في الجنوب الافريقي - مسألة ناميبيا ، وزعزعة استقرار دول خط المواجهة ، والحالة اللعينة والممارسة المؤسسية للعنصرية المتمثلة في نظام الفصل العنصرى .

وناميبيا هي خير مثال . فهذه المستعمرة الافريقية الأخيرة ، سوف تتخلص من أغلال الاستعمار إن شاء الله ، وتحتل مكانها في مجتمع الدول المستقلة ، حيث مكانها الصحيح . لقد تعزز توقّع استقلال ناميبيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ هنا في الأمم المتحدة ، عندما وُقع في احتفال مهيب على اتفاق بين كوبا وانغولا يتيح انسحاب القوات الكوبية على مراحل من أنغولا . كما وقع على اتفاق ثلاثي بين كوبا وانغولا

وجنوب افريقيا تتعهد جنوب افريقيا بمقتضاه بسحب قواتها من ناميبيا على مراحل أيضا . وقد مكّن ذلك الامين العام للامم المتحدة من أن يشكّل فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وبعثة الامم المتحدة للتحقق في انغولا ويبعثهما الى المنطقة بموجب قرار مجلس الامن ٦٢٦ (١٩٨٨) ، وبالتالي أن يشرع في تنفيذ الخطة الشاملة لناميبيا التي وضعها مجلس الامن والواردة في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وينبغي أن تعمل جميع الأطراف على إزالة العقبات والمعوقات التي ظهرت منذ ١ نيسان/ابريل عندما وصل فريق الامم الى ناميبيا بروح من العزم والتصميم وحسن النية ، لضمان استقلال ناميبيا في الوقت المحدد . وليس بمقدورنا أن نؤجل ذلك الى وقت آخر . ونستعير بعض عبارات خالد الذكر وليم شكسبير فنقول : هناك موجة تنساب في اتجاه الاستقلال ، فإذا فاتت ، سيتسبب ذلك في حياة تعسة للشعب الجسور الممتلئ بالعزم . الآن هو الوقت الملائم . الآن هو أوان تحرير ناميبيا من براثن قوى القهر . لقد جاء الوقت لكي نحمل الانباء السارة الى المساكين ، وأن نقدم الحرية للأسرى ، وأن نطلق السجناء من سجنهم .

وإذا نجحت ناميبيا ، فسيخلق هذا النجاح مناخا نفسيا من شأنه أن يسرع بإنهاء الممارسة البالية الكريهة البغيضة المتمثلة في الفصل العنصري ووجوده الضاغط على دول خط المواجهة . إن انتباه المجتمع الدولي بأسره مركّز على جنوب افريقيا ليرى ما إذا كان الرئيس الجديد لذلك البلد قادرا على التبشير بمجتمع جديد كما وعد ، أم أن نهجه الجديد كما يسمّيه لا يعدو أن يكون مناورة تكتيكية لكي يحكم قبضته على السلطة . إن التاريخ وحكومة وشعب غرينادا ، سوف يحكمون على الرئيس دي كلارك بأفعاله لا بأقواله . وفي جميع الاحوال ، فستكون الامور من الوضوح بحيث يمكن لكل إنسان أن يراها ، حتى مهندسو الممارسة الهمجية والمدافعين عنها .

وأحد الأبعاد المهمة التي لا تنفصل عن الوضع في جنوب افريقيا هو استمرار اعتقال نيلسون مانديلا ، القائد غير المنازع لغالبية شعب ذلك البلد ، إنه عمل غير أخلاقي ، كما انه استعراض للجُبن من جانب حكومة جنوب افريقيا ، أن تحاول مواصلة المفاوضات مع مانديلا في هذا الوقت بغية حل المشاكل التي تؤرق ذلك البلد . من الواضح أن القوة التفاوضية غير متساوية .

لذلك ، فإننا ندعو حكومة جنوب افريقيا الى الإفراج عنه دون شرط الآن لتسهيل إجراء حوار مثمر بين أطراف النزاع . يجب أن يكون بمقدور مانديلا تكوين حكمه الخاص بشكل حُرّ وغير مقيّد ، وبعيد تماما عن أي إجراء من إجراءات التقييد .

وبينما عجز مؤتمر باريس بشأن كمبوديا ، والذي أنهى أعماله مؤخرا ، عن إزالة العقبات أمام السلام ، إلا انه أعطى أملا بأن السلام ممكن في تلك المنطقة . ويؤيد ذلك حقيقة أن الأطراف الكمبودية قبلت فكرة الأمين العام بإيفاد بعثة أوّلية لتقصي الحقائق وجمع معلومات ميدانية تقنية عملا على تيسير إجراء مناقشات جوهرية أوسع بشأن مسعى السلام .

إن المشكلة في شبه الجزيرة الكورية ، وهي تركة الحرب العالمية الثانية وما تلاها ، لهي مثال صارخ على التنافس بين القوتين العظميين بعيدا عن حدودهما ، ولكن على حدود جيران بعيدين ، وكيف يمكن لذلك أن يقسّم ما كان يوما شعبا مُجدا ومترابطا ترابطا وثيقا ، تربطه صلة نسب ودم وثقافة .

إن الاقتراح الذي قدمه مؤخرا الرئيس رو تاي وو رئيس جمهورية كوريا الى الجمعية العامة بأن تعتمد كوريا الشمالية والجنوبية ميثاق المجتمع الوطني حتى يتم تشكيل كومنولث كوري بين الدولتين الكوريتين ، ليبعث الكثير من الأمل في أن يكون اتحادا مرحليا تمهيدا للاتحاد الوطني .

ويحدونا الأمل ، أنه بالحوار المستمر والاتصال الدائم بين كوريا الشمالية والجنوبية ، فإن الطريق سيصبح ممهدا لاعتماد الميثاق قبل ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، الذي يصادف الذكرى الخامسة والأربعين للتقسيم غير الطبيعي لكوريا ، أو الثنائية الكورية ، وبذلك يتحقق مرة أخرى قيام أمة واحدة وشعب واحد يتمتع بجدية وموهبة

رائقتين . وإذا لم يحظ هذا الاقتراح بالقبول ، فيجب ألا يكون هناك أي عائق أمام انضمام كل من جمهورية كوريا وكوريا الشمالية الى عضوية المجتمع الدولي .

أما في الصحراء الغربية ، فإن خطة السلام التي تقدّم بها الامين العام ورئيس منظمة الوحدة الافريقية ، والتي تلاها اقتراح من الامين العام بإنشاء هيئة تقنية لتنفيذ الاقتراح ، هذه الخطة لاقت ترحيبا لدى كل من المغرب وجبهة البوليساريو . وقد تمّ عقد اجتماعات على مستوى رفيع بين الطرفين بفضل المساعي الحميدة للامين العام ، ويحدونا الامل في أنه بالإرادة الطيبة لدى كل الاطراف ، فإن التسوية التي طالما أفلتت منا سوف تحاصر وتتحقق في النهاية .

وعلى نفس المنوال ، فإن المحادثات بين الطائفتين في قبرص ، بالرغم من وصولها الى مرحلة حرجة ، فإنها تبعث على الامل في التوصل الى تسوية سلمية بمساعدة الامين العام وممثليه . وفي هذه الاثناء ، فإن قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة تستحق التأييد التام من قبل المجتمع الدولي لانهم يجهدون في الحفاظ على منطقة عازلة ويصونون السلم بين الطائفتين التركية واليونانية .

إن اتفاقية جنيف الموقّعة في ١٤ نيسان/ابريل سنة ١٩٨٨ قد مهدت الطريق لانسحاب القوات الأجنبية في افغانستان ، وكانت خطوة واعدة نحو تسوية سلمية . وبينما تستمر الهجمات متقطعة فإن مستوى الصراع قد خفّت حدته بشكل كبير كما قلّت المعاناة الإنسانية . لذلك ، فإن هذه فرصة للمجتمع الدولي لكي لا يفوّت تلك المبادرة وأن يعمل كل ما هو ضروري لضمان نهاية دائمة للقتال والشروع في مستوى من الحوار يمهّد الطريق الى حل سياسي تفاوضي . وفي هذا الصدد ، فإن وفدي يود أن يهنئ رئيسة وزراء باكستان على المساهمة التي انطوى عليها خطابها حول المسألة الافغانية .

وفي الشرق الأوسط ، فإن وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، الذي بدأ تنفيذه قبل أكثر من عام بقليل ، ما زال ثابتا بالرغم من الاتهامات والاتهامات المضادة بين حين وآخر من الجانبين . لذلك ، فإن هناك أملا بتنفيذ شامل لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) لاستعادة الاستقرار والامن في المنطقة .

ومع ذلك ، أود أن أذكّر الجمعية بالمأزق الذي يعيشه اتباع الديانة البهائية في إيران وحرمانهم المتواصل من حقهم المقدس في حرية العبادة . ولقد بلغني انه منذ نهاية الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة طرأ تحسّن طفيف على موقف الحكومة الإيرانية . ولكن ما زال يُنكر على البهائيين حرية الإفصاح عن دينهم ؛ فلا يسمح لهم بالاجتماع كطائفة أو أن يكون لهم مكان للعبادة ؛ فمؤسساتهم الإدارية ممنوعة ؛ وممتلكاتهم ما زالت مصادرة ؛ وأماكن عبادتهم المقدسة عند الطائفة البهائية في العالم كله ، ما زالت مصادرة أو يجري تدميرها .

إن الاضطهاد الاجتماعي والديني المستمرين يصرخان من أجل الخلاص ويهددان السلام الهشّ الذي وفّره وقف إطلاق النار . إن على الامم المتحدة أن تتناول المشكلة بجدية وإلحاح إذا أردنا تجنّب العودة الى عدم الاستقرار السابق في ذلك البلد .

إن الصراع العربي - الاسرائيلي حول مستقبل الفلسطينيين يبقى حجر عثرة رئيسيا في جهودنا للتوصل الى حلول مقبولة للنزاعات الدولية ولضمان السلم على الصعيد العالمي . لكن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، واجتماع جنيف التاريخي للجمعية العامة للامم المتحدة الذي أعقب ذلك ، جاءا بأمل جديد في كسر الطوق ، ولقد تطلعنا الى عام ١٩٨٩ بآمال كبيرة من أجل تحرّك إيجابي نحو تسوية دائمة وفعلية . لذلك ، فإن وفدي يلاحظ بشيء من الخيبة عدم تحرّك عملية السلام وإن أحسن ما يقال في الوضع الحالي انه تفاؤل حَذِر ، ولكن يجب أن نتابع سعينا من أجل حل مقبول ؛ يجب ألا نَكِّل أو نتوانى . إن المخاطر عظيمة وعواقب الفشل خطيرة . ولذلك ، يجب أن نثابر حتى النهاية .

والوضع في لبنان ، أيضا ، ما يزال سبب قلق كبير . إن السيادة ، والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لذلك البلد العضو في الامم المتحدة ما تزال تُداس بأقدام مجموعة من القوات العسكرية ، بعضها أجنبي ، وبعضها محلّي ، كما ان التدمير الاحمق للممتلكات والحيوات الإنسانية ما زال على أشُده . إن على الامم المتحدة واجبا ، من خلال هذه الهيئة ومجلس الامن ، وهو أن تنظر في المسألة بجدٍ وفورا بهدف إيجاد حل عاجل للمشكلة وإعادة السلام والاستقرار الى تلك الارض المضطربة .

وفي امريكا الوسطى ، فإن الرؤساء الخمسة يعملون بلا كلل بحثا عن حل سلمي لعقد من الصراع في المنطقة . اننا نثني عليهم لجهودهم الرامية الى تحقيق تسوية للصراع عن طريق المفاوضات ، وبذلك يلبّون تطلعاتهم في الاحترام وممارسة استقلالهم وسيادتهم وتقرير مصيرهم .

إلا أن الحالة في بنما تدهورت ولايزال الشعب يُحرم من الحق الذي وهبه إياه الله في انتخاب الحكومة التي يختارها . إن طريقة الذراع القوية التي يستخدمها رجل واحد كانت هي المقررة ، مما يلحق الضرر بالغالبية الساحقة من السكان . يتعين على الأمم المتحدة أن تتكلم جهارا وبقوة ضد ذلك النظام ، وأن تفعل كل ما في وسعها للمساعدة على تصحيح هذا الوضع .

ويؤيد وفد بلدي الرأي في أن تنفيذ اتفاق اسكويبولاس الثاني يوفر أفضل أمل في إحلال السلم في المنطقة . ويمكن تدعيم الاتفاق ببعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة الموجودة الآن في المنطقة ، لتتحقق من عملية الانتخابات ورصدها ، تلك العملية التي ستعقبها إعادة وتوطين المشردين وعائلاتهم بواسطة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

وفي صلب عملية السلم في امريكا الوسطى الطلب الإنساني الذي تقدم به الرؤساء الخمسة وأقرته الجمعية العامة بوصفه خطة التعاون الاقتصادي الخاصة لامريكا الوسطى .

كما أن المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في امريكا الوسطى ، الذي عقد مؤخرا في مدينة غواتيمالا في أيار/مايو كان إشارة الى حسن النوايا في المنطقة وفي المجتمع الدولي تجاه السلم والمصالحة الوطنية .

تفاقمت الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في امريكا الوسطى وفي العديد من البلدان النامية بمشكلة الدين الخارجي ، التي أصبحت عبئا على كواهل الشعوب الشجاعة والباسلة التي أصبح الضيق الاقتصادي أسلوبا للحياة فيها .

إن الحالة في هايتي مثار قلق خاص لبلدي ، كما ينبغي أن تكون مثار قلق لجميع جيراننا في نصف الكرة . فهايتي أقدم جمهورية سوداء على وجه الأرض ، وهي ، باستثناء الولايات المتحدة الامريكية ، أقدم دولة ذات سيادة في نصف الكرة إذ نالت ذلك المركز عام ١٨٠٤ . ولغرينادا صلة خاصة بهايتي لأن الملك هنري كريستوف ، القائد الثوري وملك هايتي ، ولد في غرينادا .

يسر حكومة وشعب غرينادا رؤية بعثة رفيعة المستوى من وزراء خارجية منطقة البحر الكاريبي تزور هايتي بغرض التأكد من صحة المعلومات بنفسها ، مما سيمكّن

رؤساء مجتمع منطقة البحر الكاريبي من تقديم العون إذا طلب منهم ذلك . ويحدو وفد بلدي الأمل في أن يوضع في القريب العاجل جدول زمني للانتخابات ، وذلك كما وُعد ، وأن تتخذ خطوات ملموسة تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، وأن يتم الانتقال الى الديمقراطية بسلاسة ويسر ، وأن تدار شؤون هايتي إدارة تعاونية . فهايتي أضاءت نبراس الثورة وشعلتها في نصف الكرة .

في كل مناسبة تناول فيها وفد بلدي موضوع الدين الخارجي في السنوات الأربع الماضية تقدمنا بفكرة إيجاد نهج أكثر عملية للتخفيف عن البلدان المدينة . فعلى حين أن سداد الدين مسؤولية قانونية وأدبية للمدينين ، فإن تخفيف حدة الدين ، في ظل الحالة الاقتصادية السائدة في العالم الثالث ، ينبغي أن ينظر الدائنون فيه نظرة إنسانية وأخلاقية .

يشيد وفد بلادي بالدول الدائنة التي بدأت تأخذ بهذه النظرة سواء بالإعفاء من الدين أو بتخفيضه . فمن شأن هذه الخطوة الإيجابية أن تخفف من حالات الإحباط والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تتهدد استقرار وأمن العديد من البلدان المدينة . وفي حالة منطقتنا ، فإن قاعدتنا الاقتصادية الضيقة والطبيعة الخاصة لديننا الخارجي ، الذي يعود بصورة أساسية الى مؤسسات متعددة الأطراف ، تؤكد أن الحاجة الى تخفيض مبرمج للدين . وهذا هو السبيل الوحيد لضمان توفر الوسائل المالية اللازمة للاستثمار في أجيالنا المقبلة ولإقامة البنى الأساسية الضرورية التي سيبنى عليها المستقبل .

في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، أتيحت لي فرصة الإشارة الى المحنة الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة . وسأكون مقصرا إن لم أكرر الإعراب في الدورة الرابعة والأربعين هذه عن الشواغل التي أعربت عنها في ذلك الوقت ، وخصوصا على ضوء الدمار الذي ألحقه الإعصار هوغو مؤخرا بثلاث دول شقيقة في منطقة البحر الكاريبي ، وهي أنتيغوا وبربودا ، والدومينيكا ، وسانت كيتس ونيفيس ، كما لحق الدمار بإقليم مونتسيرات وأقاليم أخرى في المنطقة .

وفي الواقع سلمت الجمعية العامة في الدورة الثالثة والاربعين في قرارها ١٨٩/٤٣ ، المعنون "تدابير محددة لصالح البلدان الجزرية النامية" بالطبيعة الخاصة للدول الاعضاء التي تنتمي الى تلك الفئة . إلا أنه يلزم التنفيذ الفعال للفقرتين ١٠ و ١١ من القرار ١٨٩/٤٣ . وفي الحقيقة إن المتابعة المجدية لمسألة "تدابير محددة" تتطلب الاشتراك الفعال لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وكذلك مختلف وكالات منظومة الامم المتحدة ، على مستوى التدابير المالية أو الانشطة التمويلية أو التشغيلية . ويتعين أن تترجم نتائج الإطار المشترك بين الوكالات الذي سيحدده الامين العام الى إجراء ملموس .

تُعقد دورة الجمعية العامة هذه على عتبة العقد الاخير من هذا القرن . ويبدو أن المناقشة المتعلقة بتنمية العالم النامي بدأت تتسم بطابع الإلحاح . وهكذا ، فإن مجلس محافظي برنامج الامم المتحدة الإنمائي ركز اهتمامه في ذروة دورته السادسة والثلاثين على دور البرنامج في التسعينات . وطالب البعض بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في نيسان/ابريل ١٩٨٩ تكرس للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخصوصا لإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية . وفي محفل آخر نقوم بوضع صياغة يقصد منها أن تكون استراتيجية تنمية دولية لعقد الامم المتحدة الرابع للتنمية ، أي عقد التسعينات .

يحدو وفد بلدي أمل صادق في أن ينهض المجتمع الدولي الى مستوى التحدي بتناول المواضيع التي أبرزت في إطار الاستعراض الشامل لسياسة الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ، في إطار البند ٨٦ من جدول الاعمال .

ونحن في منطقة البحر الكاريبي نقوم بحصر ما لدينا ليكون لدينا استعداد أكبر لتلبية مطالب وتوقعات شعوبنا في العقد القادم . إلا أن جهودنا المحلية في هذا الميدان ، الذي يشمل من بين عدة أمور تنمية الموارد البشرية ، والإسكان والمستوطنات البشرية ، والرعاية الصحية والتنمية الزراعية والصناعية ، لا يمكن أن تدور في فراغ .

أود الآن أن أعيد التأكيد على استمرار التزام غرينادا بالأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية والكمنولث البريطاني ومجتمع منطقة البحر الكاريبي ومنظمة دول شرقي منطقة البحر الكاريبي وجميع المنظمات الوطنية والدولية الاخرى التي تساعدنا على تحقيق أهداف سياستنا الخارجية ، وحجر الزاوية فيها تعزيز السلم وعلاقات الاخوة بين أعضاء المجتمع العالمي . ونحن نسترشد في مسعانا لتحقيق هذا الهدف بالفرضية القائلة أن السلم والديمقراطية متصلان اتصالا لا انفكاك منه ، وعليه ، فإن تقديم الدعم المعنوي للشعوب التي تناضل من أجل السلم والحرية ينسجم مع سياستنا .

ولقد استنار نزوعنا الى الديمقراطية بالاحداث المؤلمة من تاريخنا التي وقعت مؤخرا عندما أخذنا الديمقراطية على أنها أمر مسلَّم به . وعلى أساس تلك التجربة اخترنا أن نحكم وأن نُحكم بنظام يتطلب ، ويضمن ، من جملة أشياء ، احترام حقوق الإنسان ، ويوفر الضمانات العديدة في ظل هيئة تشريعية مستقلة تسمح بحرية التعبير ، وتتيح فرصة للشعب لكي يشارك في عملية صنع القرار السياسي ، ويفرض القيود على الديكتاتوريين من كل مذهب واتجاه ، على أن يكون قادرا على مسايرة اختلافاتنا وأوجه تنوعنا الكثيرة .

ويحملني هذا الى النظر في مسألتين ينطويان على امكان رهن مستقبل شبابنا ، وهما : حماية البيئة ، والاتجار غير المشروع في المخدرات واساءة استعمالها . وقد أدرجت المسألتان على جدول أعمال الاجتماع التاسع الذي عقده مؤخرا رؤساء حكومات المجموعة الكاريبية وهو اجتماع كان لبلدي شرف استضافته في تموز/يوليه الماضي .

ما زال ميل الإنسان الى تدمير نفسه من بين مشاغلنا في نطاق النضال الدولي . لا بد من مجابهة لعنات العصر الحديث ، وهي من صنع الإنسان ، والمتمثلة في تدهور البيئة ، وكذلك اساءة استعمال المخدرات وما يتبعها من الاتجار غير المشروع في المخدرات . وعلينا أن نستشمر الوعي المتزايد بطبيعة المشاكل "عبر الحدودية" والتوصل الى حلول تتمشى مع هذا التركيز . وفي هذا السياق تؤيد غرينادا تأييدا كاملا المبادئ التي جاءت في اتفاقية بازل لرصد نقل النفايات الخطرة عبر الحدود ، والتخلص منها ، والمبرمة في آذار/مارس ١٩٨٩ .

وتجدر الملاحظة أنه في اجتماع رؤساء الحكومات ، الذي أشرنا اليه آنفا . أيدنا ، نحن أعضاء المجموعة الكاريبية ، المقترحات المقدمة من جامايكا ، وترينيداد وتوباغو لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات وقد تم التعبير عن هذه المقترحات في مشروعي قرارين معروضين على الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة ، ويحددان في وضوح دورا نشطا للامم المتحدة في هذا المجال يمكن النظر اليه على أنه تعزيز لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية المبرمة في فيينا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

وفي العام الماضي هنأ وفدنا الرئيس ريغان ، والرئيس غورباتشوف لمساهمتهما في خفض التوتر الدولي ، وحثهما على مواصلة الحوار حتى تشتد رياح التغير التي تهب على مناطق معينة ، وتمتد لتشمل العالم كله ، جالبة معها تفاهما وتسامحا متزايدا بين شعوبه . والآن أود أن أهنئ الرئيس بوش على إسهامه في خلق روح الوفاق والتقارب الجديدة ، وأن أسأله وأسأل الرئيس غورباتشوف أن يحافظا على مستوى من الحوار من شأنه أن يمكن من تحقيق الثقة ذات الأهمية الحيوية لتخفيف التوتر الدولي . ونلاحظ ، بارتياح وسرور ، المناخ الجديد في كل من الاتحاد السوفياتي وبولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، وفي أجزاء معينة من أمريكا الوسطى وافريقيا . كما نلاحظ أيضا الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخرا في الاتحاد السوفياتي وفي بولندا ، وقيام حكومة يقودها حزب التضامن في بولندا . وما أشدها راحة أن نرى الألمان الشرقيين قادرين على العبور الى ألمانيا الغربية دون أن يتعرضوا لخطر الموت أثناء ذلك .

وما من شك أنه في خلال العام الماضي أحرزنا تقدما محمودا في مجالات عديدة ومناطق عديدة من العالم وأننا قطعنا شوطا طويلا في تخفيف التوترات والأخطار التي كثيرا ما هددتنا بالدمار ؛ ومع ذلك لا ينبغي أن نقلل من حذرنا ويقظتنا وإلا أصبحنا غافلين ، بل علينا أن نعي التهديد الدائم الذي يتعرض له العالم بسبب ثلاث مشاكل دولية ، هي خطر المخدرات وعبء الديون ومشكلة جنوب افريقيا وأي منها يمكن أن يلقي العالم في هاوية الظلام واليأس . ولذلك علينا أن نكشف جهودنا بحثا عن طرق جديدة لمعالجة هذه المشكلات بحيث يمكننا تحييدها في الوقت المناسب ، ومن ثم ازالة ما ينطوي على وجودها المستمر من خطر على السلم العالمي .

ومع ذلك ففي اعتقادي أنه بالرغم من التقدم الذي أحرزناه في أماكن أخرى . فسيظل العالم معرضا للخطر طالما بقيت مشكلة جنوب افريقيا من غير حل . ولا ينبغي للإنسان المتحضر أن يسمح لنفسه أن يقبل أو حتى يذعن لاستمرار النظام الوحشي لحكومة جنوب افريقيا . وقد حان الوقت الذي يتحتم فيه على الأمم المتحدة ، بحكم نفوذها ومكانتها ، أن تندد بلهجة قوية بنظام الفصل العنصري ، وأن تبدأ ذلك المستوى من الحوار وذلك النوع من العمل اللذين من شأنهما أن يؤديا الى القضاء الفوري على ذلك

النظام ، ومنح السكان السود في جنوب افريقيا البالغ عددهم ما يقرب من ٢٦ مليونا الحق الإلهي في اختيار شكل حكومتهم ممارسة لحقهم الدستوري .

ومنذ خمس سنوات نبذ شعب غرينادا بنادقه واتجه الى صناديق الانتخاب في محاولة جريئة لتحقيق طموحاته في حرية ؛ وهي طابع ثابت للحضارة الديمقراطية . واليوم ، فغرينادا في سلام مع نفسها ، وفي سلام مع الديمقراطية . وللأغلبية السوداء في جنوب افريقيا الحق في أن ينعموا بنفس السلام ، وبنفس الديمقراطية ، وعلينا واجب أن نمكنهم من تحقيق ذلك الآن .

وإذا أمكننا أن نجد الشجاعة نقبل الحاجة الملحة بأن نعمل معا بالاصرار اللازم للتوصل الى حلول للمشاكل التي تبدو مستعصية عندئذ قد يأتي يوم ربما في حياتنا ، يجرب فيه العالم السلم والاستقرار والرفاهية ، ويستمتع بهذه الأمور التي أفلتت منا طويلا . ونبتهل الى الله أن يمطرنا ببركاته وأن يقود خطواتنا دائما ونحن نمشي بحذر بحثا عن السعادة والأمان .

السيد سناك (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أُعرب عن سعادتي لرؤية السفير غاربا ممثل نيجيريا وقد تبوّأ منصب رئيس الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . فهو أحد أبناء نيجيريا البارزين ذوي الخبرة . ولاشك لدي في أن قدرته المعترف بها ستيسر بشكل كبير عملنا خلال الاشهر القادمة . وله أن يتوقع ما لا يقل عن التعاون الكامل من جانب وفد بلدي .

لقد بلغنا نهاية عقد سياسي تاريخي في شؤون كل الدول فرادى والمجتمع الدولي بصفة عامة . ولم نشهد في أي عقد آخر من هذا القرن مثل هذا التحول السريع في الايديولوجيات والفلسفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولم يحدث في أي وقت آخر في التاريخ الحديث أن أصبح مثل هذا العدد الكبير من البشر الذين كانوا في وقت ما أعداء مريرين ، تواقين الى السير قدما شاهرين الاقلام لا السيوف ، متلهفين الى اغراق العداوات السابقة في الحبر . في هذا العقد اقترب الكثير منا بحق الى الإيمان بالمثل القائل بأن القلم أشد مضاء من السيف . والواقع أن الوقت قد حان للتأمل والتقييم ووضع أهداف جديدة أعظم للمستقبل .

لقد بزغ عقد الثمانينات على عالم أقام فيه الدكتاتوريون من اليسار ومن اليمين دروعا زجاجية لا يمكن اختراقها من السيادة على حدودهم ، وراحوا ، دون عقاب ينتهكون كل حق انساني ومدني لشعوبهم . وقد أمكننا النظر ، لكن لم يمكننا الدخول . واستمعنا الى الصرخات ، لكننا لم نجسر على الكلام . لأن ما كان المرء يفعله في داره كان أمرا خاصا به .

ولكن مع اقتراب نهاية العقد يسعدني أن أرى بزوغ احساس أكبر بالاخوة في العالم . وهكذا فإن الكلمات التي استهل بها ميثاقنا وهي "نحن شعوب الامم المتحدة" قد بدأت تتحول ، بصورة متزايدة ، الى "نحن أسرة الأمم المتحدة" . الواقع أننا نقترب من التحقق الكامل "لايماننا بحقوق الانسان الاساسية ، وبكرامة الانسان وقدره ، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها.".

اننا نشاهد في هذا العقد دلائل التقدم حتى فيما يتعلق بالكثير مما درج على أن يكون أصعب مشاكلنا السياسية حلا ، وبعضها يضاهي عمره عمرَ هذه المنظمة أو يزيد عليه .

منذ اصدار الجمعية العامة في دورتها الأولى عام ١٩٤٦ القرار ٦٥ (د - ١) ، ما برحت مسألة ناميبيا على جدول أعمال كل دورة عادية وعديد من الدورات الاستثنائية للجمعية العامة . وقد بدأنا في هذا العقد بأمل لم يزد على ما كنا قد اختتمنا به العقود الأربعة السابقة . لكننا ، ونحن نقترب من نهاية الثمانينات نرى فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وقد احتل مكانه ، ونرى أنه بات من الأكيد الآن أن ناميبيا ستصبح حرة مستقلة عندما تبزغ من انتخابات حرة نزيهة فتتبوأ قريبا مكانها الصحيح ، الذي حرمت منه طويلا ، في مجتمع الدول . ومن المؤسف أن النظام الجديد في جنوب افريقيا ، في حين يرسل اشارات متناقضة ، يواصل التشبث بشدة بنظام الفصل العنصري البغيض .

إن جميع الأمم يجري في عروقها دم واحد ، وأي نظام ينكر هذه الحقيقة ويسعى الى إدامة مفهوم سخيف يقوم على التفوق العرقي بحرمان الأغلبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا من حقوقها الانسانية الأساسية يستحق الازدراء . ولهذا ، لا يسعنا إلا أن نواصل ممارسة الضغط والاستمرار فيه بهدف وضع حد للاهانة التي يشكلها ذلك النظام للانسانية .

وفي الشرق الأوسط أيضا ، شاهدنا أيضا سياسات المواجهة الصارخة التي طالما لاحقت هذه المنظمة منذ تأسيسها تقريبا . وقد أخذت تفسح المجال أمام نهج دمثة تؤكد على الحوار أكثر من المواجهة . ويجدر الثناء على المجلس الوطني الفلسطيني لقراره في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بالقبول التام لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ، وبالتالي لحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . ولذلك تأمل حكومة سانت لوسيا أن تبدأ حكومة اسرائيل في اظهار المزيد من المرونة في نهجها لحل المشاكل القائمة في الشرق الأوسط .

في هذا العقد ، شهدنا الأمين العام غورباتشوف وأشدنا به وهو يحاول الابتعاد بالاتحاد السوفياتي عن مجتمع ستالين الكافكاوي ليجعله بلد الغلاسنوست والبرسترويكا ، كما لو كان يقول "ليكن هناك نور" ، متحولا عن التأكيد على الجماعية القسرية والتفكير الجمعي الى الفردية والانفتاح ، وهذا شئ ما كان يحلم بامكان تحققه منذ عشرة أعوام فقط أشدنا تفاؤلا ويوطوبية .

وفي الثمانينات شهدنا الدولتين العظميين اللتين دججتا بالاسلحة وهمّت كل منهما للاخرى لعدة عقود تغمضان أعينهما قليلا وتفيقان لتجدا أنهما قد أبرمتا معاهدة للقوات النووية المتوسطة وتدمران فعلا بعض الاسلحة النووية متخذتين بذلك خطوة صغيرة بعيدا عن التدمير الاكيد المتبادل ، تبدآن رحلة الالف ميل .

وفي هذا العقد شهدنا حكومة بولندا الاستبدادية ، وقد أكرهت على الإعراب عن تضامنها مع أهداف نقابة سوليداريتي ، تغير موقفها تغييرا كاملا ومفاجئا وتوافق على التحرر السياسي والاقتصادي شبه الكامل . وتجدر الاشادة اشادة جمة بتلك الحكومة .

وفي الثمانينات شهدنا أفغانستان ، وإن كانت مازالت يسودها الاضطراب ، تبدأ في التحرك نحو حل نهائي لمشاكلها . كما شهدنا أيضا نهاية الصراع بين الاشقاء في ايران والعراق . وفي امريكا الوسطى ، بعد توقيع اتفاق اسكيبولاس الثاني ، يبدو أن الانتخابات باتت على شفا الحلول محل الرصاص في نيكاراغوا ، بينما يتحرك الحوار شيئا فشيئا ليحل محل المواجهة الوحشية في السلفادور .

وفي منطقتنا الفرعية ، شرق الكاريبي ، نحاول أن نذهب بالمكاسب السياسية التي حققناها الى ما نرى أنه أقصى مدى منطقي لها . ونظرا لأننا نرى أن الشكل الاسمى للتعاون الاقتصادي يتمثل في التكامل السياسي ، سيتحرك بعضنا ، نحن أعضاء منظمة دول شرق الكاريبي ، بكل سرعة متعمدة صوب اقامة اتحاد بين أراضينا معتمدين على دعم المجتمع الدولي في قيامنا بهذه الخطوة الجسورة .

لا تزال هناك بعض المجالات التي لم نحرز فيها تقدما سياسيا ملموسا في الثمانينات . بل ولقد شهدنا في الواقع في بعض الحالات ، انتكاساً سياسياً ، كما حدث في لبنان المحاصر الذي يبدو أنه يزداد تورطا في مأزق العنف السياسي . وتأمل سانت لوسيا أن يؤدي وقف اطلاق النار الحالي ، الذي عملت على تيسيره جامعة الدول العربية ، الى بدء فترة جديدة يسودها السلم والوفاق .

وبالنسبة لجمهورية الصين الشعبية أيضا ، أثارت الأحداث الأخيرة استياء المجتمع الدولي وأرّقته . ويتلخص رأي سانت لوسيا على أفضل وجه في بيان صدر في تموز/يوليه الماضي عن رئيس وزراء سانت لوسيا الرايت أونورابل جون كومتون جاء فيه :

"تشعر حكومة سانت لوسيا بالاستياء إزاء تعمد الجيش الصيني قتل ما يزيد عن ٣٠٠ مواطن صيني ، معظمهم من الطلاب ، في ميدان تيانامن في الصين . وتعتقد الحكومة أن هذا الحادث ، وهو من أبشع أحداث التاريخ الحديث ، يقتضي من كل الدول في المجتمع الدولي ، كبيرة وصغيرة ، أن ترفع أصواتها معاً احتجاجاً على الطريقة التي قوبل بها الاعراب عن الرغبة في الحرية في الصين . وفي هذا العصر ، الذي يتسم بإعلاء حقوق الانسان والكرامة الانسانية ، من المؤسف أن تلجأ دولة الى استخدام دبابات الجيش وبنادقه لتدمير روح الانسان في مسعاه السلمي الى تحقيق الحرية والإعراب عن رأيه . إلا أن روح الانسان لا يمكن أن تقهر بل ستنبعث من جديد مرات عديدة في الصين حتى يخلي النظام السياسي في ذلك البلد السبيل الى ديمقراطية حقيقية ."

في حين لمسنا بعض الدلائل على التحرك نحو حوار بنّاء بشأن مسألة إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية ، لم تحدث أية تطورات معلن عنها تحمل حكومتي على الاعتقاد بأن هذه المسألة ستسوى في المستقبل القريب . وبالتالي ، تعتقد سانت لوسيا أنه لا جدوى من وضع العقبات أمام انضمام أي من الكوريتين الى عضوية الأمم المتحدة . ولذلك ، تؤيد سانت لوسيا ، دون لبس ، رغبة جمهورية كوريا في أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة ، ونحن على ثقة تامة من أنها ستسهم إسهاما بارزا في العمل الهام الذي تقوم به هذه المنظمة .

تعرب سانت لوسيا عن أسفها لعجز مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا ، الذي عقد مؤخرا ، عن التوصل الى تسوية سياسية شاملة . وموقفنا إزاء هذه المسألة معروف تماما ، إذ أعلناه مراراً هنا ، وهو يتلخص في ضرورة تمكين شعب كمبوتشيا من أن يختار حكومته دون أي تدخل أو تخريب أو قسر أجنبي . ولا تزال سانت لوسيا تتمسك بموقفها المؤيد لكل قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن .

تثير الحالة السياسية المضطربة في بنما قلقا بالغا لدى سانت لوسيا ولا نزال نؤيد مبادرات الشعب البنمي ذاته ، ومبادرات منظمة الدول الامريكية ، بما في ذلك البعثة التي قام بتعيينها الاجتماع الاستشاري الحادي والعشرين لوزراء الخارجية .

وفي هايتي أيضا ، وعقب سنوات من القمع السياسي والحرمان الاقتصادي ، ما فتئ الشعب يناضل في سبيل اقامة ديمقراطية حقيقية كمقدمة لتحقيق تقدم اقتصادي متوازن هادف . وتؤيد سانت لوسيا شعب هايتي ، وتدعو المجتمع الدولي بأسره الى أن يحذو حذوها . وفي بيان أدليت به للصحافة في بورت أو برينس في تموز/يوليه قلت ما يلي :

"هناك آراء مختلفة حول ما اذا كان تقديم المساعدة الدولية وحل مشاكل هايتي الاجتماعية والاقتصادية العديدة ينبغي أن يكون من الشروط المسبقة اللازمة لاجراء الانتخابات أم من المسائل التي يجب أن تنتظر اجراء تلك الانتخابات . وزملائي مقتنعون بأنه لا يوجد سبب واضح يمنع من القيام بالجهود الانمائية وطنيا ودوليا جنبا الى جنب مع اتخاذ خطوات محددة صوب إجراء الانتخابات في آن معاً ."

وفي ضوء الاعلان عن اجراء الانتخابات المحلية البرلمانية والرئاسية في العام القادم ، يرى وفدي أن هناك ما يبرر حث المجتمع الدولي على تجديد برنامج المساعدة المخصص لهايتي ، فالانسان لا يمكن أن يحيا دون خبز .

ما من شك في أن الثمانينات ستظل عالقة في الذهن دوما بوصفها العقد الذي حدث فيه تقدم سياسي على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء. إلا أنه من المتعين ،

كيما يستمر هذا التقدم ، أن يقترن التحرر السياسي بتقدم اقتصادي واجتماعي وعلمي وبالحكمة في الجنوب والشمال على حد سواء . ولا يمكن أن تتوقع البلدان المتقدمة أن تحرز النجاح في تتويج التقدم السياسي الدولي باتفاقات تجارية ثنائية في أمريكا الشمالية وتحقيق تكامل اقتصادي أوروبي متعدد الأطراف في عام ١٩٩٢ بغير استجابة داعمة ، أو على الأقل بغير تحرك لا مفاضلة فيه في العالم النامي .

لقد نما الاقتصاد العالمي في العام الماضي بحوالي ٤,٣ في المائة وازدادت التجارة العالمية بحوالي ٨,٣ في المائة مما أدى الى زيادة نصيب الفرد من الناتج العالمي بمقدار ٣,٦ في المائة . وهذه نسب تجاوزت كل التوقعات .

لكن في منطقتي ، أي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، وعلى الرغم من التسهيلات التي وافق عليها في العام الماضي فريق السبعة ونادي باريس ، على الرغم من الاقتراحات المقدمة من قبل حكومتي اليابان وفرنسا ووزير مالية الولايات المتحدة ، نيكولاس بريدي ، وكلها اسهامات ايجابية ، انخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي انخفاضا شديدا مع زيادة سداد الديون الى ما يتجاوز ربع عوائد الصادرات ، وانخفض نصيبنا الاجمالي من التجارة العالمية نتيجة لانخفاض الانتاجية بحوالي ٢ في المائة في كل سنة من سنوات هذا العقد . وفي منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وحدها ، يقدر عدد الأطفال الذين لقوا مصارعهم في العام الماضي كنتيجة مباشرة لنكوص عملية التنمية بـ ٢٥٠ ألف طفل .

وفي ظل القيود الرأسمالية الصارمة للغاية تجاوز التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية ٣٠ بليونا من الدولارات في عام ١٩٨٨ . وفي امريكا اللاتينية بصفة خاصة ، زعزع عبء الدين الساحق الاقتصادات الداخلية وأثّر على مجموع المتاح للتداول من النقود وسرعة تدفقها ، وأدى الى صراعات اجتماعية أساسية تهدد النظام السياسي .*

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

إن أسعار السلع الاساسية ذات الاهمية الحاسمة لمعظم البلدان النامية قد انخفضت بالقيمة الحقيقية خلال هذا العقد بمقدار ٥٠ في المائة من حيث قوتها الشرائية مقارنة بأسعار السلع المصنعة .

وما زالت أغلبية أقل البلدان نموا تحقق معدلات نمو سلبية أو معدلات نمو بالغة الانخفاض بحيث لا تستطيع مواكبة النمو السكاني . ومن بين البلدان الواحدة والاربعين التي تشكل أقل البلدان نموا لم يسجل سوى اثني عشر بلدا نموا ايجابيا في نصيب الفرد خلال السنتين الماضيتين ، مع تحقيق بعضها نموا سلبيا في الناتج المحلي الاجمالي . وفي البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، ما برح الدخل الحقيقي للفرد ينخفض في كل سنة تقريبا من سنوات العقد ، ويعتبر الآن أقل بمقدار ١٤ في المائة عما كان عليه قبل عشر سنوات .

إن استمرار اللجوء الى الحواجز التجارية غير الجمركية في العالم المتقدم ، في مثل هذه البيئة غير المستقرة فيما يتعلق باقتصادات النطاق الكبير ، يهدد بقدر أكبر إمكانية تحقيق نمو تدفعه التجارة في البلدان النامية .

ووسط المؤشرات الوفيرة عن زيادة النمو والرخاء في العالم نواجه الحقيقة القائلة بأن متوسطات دخل الفرد في البلدان الصناعية تزيد بنحو ٥٠ مثلا عن المتوسطات الخاصة بأقل البلدان نموا . وخلال هذا العقد نفذ ما يزيد على نصف البلدان الأقل نموا برامج للتكيف الهيكلي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي ، ولم تكن تلك البرامج تتسم دائما بوجه انساني .

وفي مثل هذه البيئة الاقتصادية ، تظل المبادئ الاساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والحوار بين الشمال والجنوب قضايا حيوية لها أهميتها والحاحها .

إن الريح تهب حيثما تميل ، ولكننا في الكاريبي نقع في معظم الاحيان ضحية لغضبها الذي لا يتوقف . والاثر المدمر لإعصار هوغو الذي ترك الكوارث وراءه وهو يشق طريقه عبر الكاريبي في الشهر الماضي إنما يؤكد على شدة ضعف القدرة المادية على

مواجهة المخاطر لدى البلدان النامية الجزرية . إنه قدرنا ، أن نعاني دوما من آثار صغر الحجم وبُعد المسافة والافتقار الى الموارد الطبيعية وشدة الاعتماد على الواردات ، وأن نمارس سنويا تلك الطقوس المخيفة ، أي إجالة أعيننا المنهكة في الافق ترقبا للاعاصير والزوابع التي تحاول الاطاحة بمكاسبنا الاقتصادية المحدودة التي حققناها بشق الانفس .

إن هذه المشاكل تتسم بحدة خاصة بالنسبة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة التي تعاني ، بسبب قيود جغرافية وديمغرافية قاسية ، من مشاكل إنمائية فريدة . ولذا فإنها تختلف عن غيرها من البلدان النامية بوجه عام . ومن ثم فإن المعايير التقليدية - مثل نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي - التي تستخدم لتحديد حجم الاحتياجات من المعونة والتدرج في التمويل الميسّر ، لا ينبغي أن تطبق على البلدان النامية الجزرية الصغيرة دون الاستعانة على نطاق واسع بمعايير تكميلية .

ولذا فإن سانت لوسيا تتطلع الى عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمشاكل والاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية ، المزمع عقده في العام المقبل ، يحدوها الامل في أن يجعل المجتمع الدولي يتفهم على نحو أفضل الحالة الفريدة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة .

ولا يمكن القول بأن البلدان النامية تجد نفسها في خضم هذه الصعاب لانها لم تحاول أن تساعد أنفسها . ففي الواقع إننا في جهودنا الرامية الى تحقيق النمو والتنمية المطردين لم نتطلع الى الشمال فحسب ، بل سعينا أيضا الى الاعتماد الجماعي على النفس .

ففي شهر أيار/مايو الماضي احتفلت البلدان النامية في كراكاس بفنزويلا بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ ، ورحبنا بمرور ثماني سنوات على اعتماد برنامج عمل كراكاس بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية . وقبل ذلك بشهر واحد ، بدأ نفاذ النظام العالمي للافضليات التجارية ، وهو النظام التجاري الخاص بالعالم النامي ، والقائم على مبدأ الدولة الاولى بالرعاية . وفي الشهر

الماضي احتفلنا بالذكرى العاشرة لبرنامج عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، واعتمدنا تدابير لتقوية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ونحن نتطلع الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة لإعادة تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ، المزمع عقدها في السنة المقبلة ، ويحدونا الامل في أن تعتمد فيها تدابير أكثر تحديدا فيما يتعلق بالتعاون مع الشمال وفيما بيننا في آن معا . ونحن نشارك أيضا في الإعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع التي نتوقع أن تتضمن التزامات وأن تقترح إجراءات سياسية محددة تستهدف حل المشاكل الخطيرة التي تواجه البلدان النامية .

ويجب ألاّ تغيب عن بالنا ونحن ندفع عجلة التنمية ، العواقب البيئية التي تنطوي عليها التنمية غير المنظمة وغير المسؤولة .

لقد بدأنا كلنا نلتفت ببطء أخيرا الى أننا نلحق ضررا رهيبا بالبيئة الايكولوجية له عواقب مدمرة تكاد أن تكون متعمدة فيما يبدو . فعن طريق التدمير الجنوني للغابات ، الى إلقاء النفايات السامة في البحار وإطلاق مركبات كلوريد الكربون الفلورية في الجو ، نقوم بتدمير الارض والبحر والجو بسرعة مذهلة ، مما يزيد بشكل هائل من تعرضنا لمخاطر الإصابة بالسرطان .

وفي بلدان الكاريبي الناطقة بالانكليزية أصبحنا نشعر بقلق متزايد ، بالرغم من الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ ، إزاء سلسلة محاولات شائنة تقوم بها سفن أجنبية لإلقاء المواد السامة في بحر الكاريبي على مقربة مثيرة للانزعاج من شواطئنا .

ولذا فإن سانت لوسيا تؤيد كل المحاولات الدولية الرامية الى مكافحة هذه المشاكل المتعلقة بالتلويث الخاطف ، بما في ذلك اتفاقية فيينا بشأن حماية طبقة الاوزون واتفاقية بازل بشأن مكافحة نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود ، التي اعتمدت مؤخرا في آذار/مارس الماضي .

وتعتزم سانت لوسيا ، بالتعاون مع جيراننا الاقربين ، أن تتعقب وتأسر وتقاضي ، الى أبعد حد ممكن يتيحه كل من قانوننا الوطني والقانون الدولي ، أي طرف يضبط وهو يلقي على نحو غير مشروع بالمواد السامة وغيرها من المواد الخطرة في مياهنا .

لقد كان اعتمادنا في كانون الاول/ديسمبر الماضي لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية تطور جاء في وقته تماما ونرجو أن يحقق الآمال المعلقة عليه . فلم يحدث أن واجهت البشرية منذ تفشي وباء الطاعون في أربعينيات القرن الرابع عشر مشكلة اجتماعية تنطوي على مثل تلك العواقب الوخيمة بالنسبة لشباب المجتمع العالمي . إن المشتغلين بالاتجار غير المشروع بالمخدرات إنما يخطون فوق الجثث والبيوت الخربة وهم يجمعون ثروات طائلة تفيض عن الحاجة ، مبرهنين على صحة قول ايراسموس بأنه "لا يمكن جمع الثروات الطائلة والاحتفاظ بها بغير خطيئة" . ولا يمكن السماح لتلك الخطيئة بأن تستمر .

ونحن في سانت لوسيا ، وإن لم نكن بلدا منتجا للمخدرات ، فقد أصبحنا أكثر ادراكا لنزعة مهربي المخدرات الدوليين الى استخدام الكاريبي كنقطة لإعادة الشحن الى سفن أخرى في الطريق الى الأسواق الكبرى في الشمال . ومن هذا المنطلق تؤيد سانت لوسيا بقوة بند جدول الأعمال الجديد الذي اقترحته ترينيداد وتوباغو فيما يتعلق بإنشاء محكمة جنائية دولية يكون لها سلطان قانوني ، في جملة أمور ، على انتقال المخدرات غير المشروعة عبر الحدود ، وبشأن فكرة إنشاء قوة ضاربة دولية كما اقترحت جامايكا .

وتعتزم حكومة سانت لوسيا بأن تقوم في حدود معالم القانون بالتعامل سريعا وبشدة مع أي شخص يضبط وهو يوزع أو يعيد شحن مخدرات غير مشروعة ، في إطار ولايتها ، وأن تطبق دون تحفظ كل أحكام الاتفاقية ، بما في ذلك تسليم المهربين ومنح المساعدة القانونية المتبادلة ونقل المحاكمات عند الاقتضاء .

ولقد كان هذا هو رأينا تجاه ما يقبع خلفنا في العقد الماضي وما يقع أمامنا في العقد الأخير من هذا القرن . وتتعهد سانت لوسيا بأن تعمل على الوصول الى آفاق اقتصادية واجتماعية جديدة في عقد التسعينيات حتى نستطيع الدخول في القرن الحادي والعشرين بثقة ، فخورين بما أنجزناه ، وتوّاقين لأن نفعل كل ما نستطيعه مهما كان متواضعا في الأعوام المقبلة من أجل تحقيق الصالح العام لعالمنا .

السيد ساني باكو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من دواعي السعادة البالغة لي أن أتقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بأحر التهاني باسم وفد النيجر على انتخابكم عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . ان الجمعية العامة باسنادها بالاجماع هذه المهمة الجسيمة اليكم لتوجهوا أعمالها تكون قد أرادت أن تشهد على ما يقوم به بلدكم الكبير ، جمهورية نيجيريا الاتحادية ، من دور إيجابي على الساحة الدولية . ويرتبط بلدكم بجمهورية النيجر بعلاقات متعددة قديمة ومثمرة ، ونحن نعمل معا من أجل تعزيز مبادئ السلم والوئام والأمن الدولي والدفاع عنها ومن أجل تحقيق قدر أكبر من العدالة والانصاف في العلاقات الاقتصادية الدولية .

لذلك يعتبر انتخابكم تأكيدا لصفاتكم البارزة ، باعتباركم دبلوماسيا بارزا ، وخبيرا في ميدان تخصصكم ، ورجلا له من الخبرة والمهارة وقوة الحجة ما يجعله أهلا للتقدير والاكبار ، وما يبشر بامكانية تحقيق نتيجة مثمرة لأعمالنا . وأخيرا ، يعتبر انتخابكم تكريما لافريقيا بأسرها . وأود في هذا الصدد أن أؤكد لكم كامل استعداد وفد بلدي للتعاون معكم في إنجاز مهمتكم الجسيمة .

ونود أن نعرب عن عميق امتناننا وتقديرنا لسلفكم السيد دانتي كابوتو لما تحلى به من حكمة وما أبداه من مهارة وكفاءة أثناء رئاسته لأعمال الدورة الثالثة والاربعين .

ونود أيضا أن نتقدم الى الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار لننقل اليه مرة أخرى خالص التأييد والتشجيع من الجنرال علي صعيبو ، رئيس المجلس الأعلى للارشاد الوطني ورئيس الدولة ، لما يبذله من جهود دؤوبة لصالح قضية السلم . إننا نشيد بالعمل الدينامي الذي يضطلع به الأمين العام في توجيه أعمال هذه المنظمة التي جددها الآن وأعاد اليها سلطتها ومكانتها ومصداقيتها .

وأخيرا ، نرحب بالسيد رونالد سبيرز الوكيل الجديد للأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة ، الذي خلف السفير ريك ، متمنين له كل نجاح في إنجاز مهمته الجديدة .

إن انعقاد دورات الجمعية العامة يتيح فرصا يستطيع المجتمع الدولي أن يحقق فيها المزيد من التقدم في السعي لتحقيق السلم والعدالة والوئام فيما بين الشعوب وفقا للمُثُل والمبادئ الواردة في الميثاق . وبهذه الروح يعتزم وفد النيجر أن يقدم اسهامه مرة أخرى في المناقشة العامة للمشاكل التي تهم بني البشر .

تحدث على الساحة الدولية الآن تغييرات سريعة وعميقة . فنحن نشهد تغييرات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى الأيديولوجية تشكل العلاقات الدولية وتنذر بالمخاطر والتحديات الجديدة التي سنواجهها في القرن المقبل . ومن المؤكد أن هذه التغييرات سيكون لها تأثير حاسم على مستقبل الأمم والشعوب .

ومن الاسباب التي تبعث على الامل ، تلك الدينامية الجديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وخصوصا فيما يتعلق بتوقيع وسريان المعاهدة الخاصة بإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى . وقد أدى هذا الاتفاق بالاضافة الى الدفء في العلاقات الخارجية بين الدولتين العظميين الى تهيئة مناخ عام من التعاون والانفراج ساعد في تمهيد السبيل لتسوية صراعات عديدة اقليمية ومحلية .

وتعتبر المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إنجازات أساسية ؛ وهي تشهد على الارادة السياسية لهذين البلدين على كبح جماح الخطر الذي يمثله سباق التسلح للانسان . إلاّ أنه يتعين علينا أن نلاحظ أن الخطر لا يزال مستمرا ، لأن وسائل شن الحرب فتاكة بالضرورة ، وهي لا تزال ذات حجم هائل وتطور مستمر . لهذا ينبغي للدولتين العظميين أن يواصلا مفاوضاتهما من أجل تخفيض ترسانتهما من الاسلحة النووية والتقليدية بتكثيف وتصميم وإرادة قوية .

وفي هذا الصدد ، سعدنا لسماع المقترحات البنّاءة التي طرحها منذ بضعة أيام من هذه المنصة كل من رئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية السوفياتي ، والتي تتعلق بالقضاء على الاسلحة الكيميائية والاسلحة التقليدية . واذا ما تم قبول هذه المقترحات من كلا الطرفين فإن ذلك سيؤدي في اعتقادنا الى إحراز تقدم كبير صوب تحقيق نزع السلاح العام والكامل .

إن بقاء الجنس البشري مسؤولية مشتركة تقع على عاتقنا جميعا ، ويعني إنه يتعين علينا أن نتفادي الكارثة النووية التي مازالت قائمة ، وذلك بأن نعكس مسار الاتجاهات الحالية بصورة كبيرة . ومن الامور المثيرة للاحباط بالتأكيد ما نلاحظه اليوم عن حالة العالم وما نراه من تناقض صارخ ، إن لم يكن مثيرا للاشمئزاز . فنحن نرى من ناحية زيادة مذهلة في الميزانيات والترسانات العسكرية ، ونرى من ناحية أخرى حالة الفقر والتعاسة المزمنة التي يعانيها الكثيرون في العالم . ولابد لنا من أن نعطي الاهمية الكاملة لبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، والذي ينص على إنشاء آليات مالية مؤسسية لتسهيل نقل الموارد التي نوفرها عن طريق نزع السلاح الى الانشطة الانمائية الاقتصادية والاجتماعية .

وتعقد هذه الدورة للجمعية العامة في وقت نلاحظ فيه تقدما كبيرا ومشجعا في صراعات اقليمية كثيرة ، أمكن السيطرة على بعضها وتسويتها تقريبا بفضل مزايا الحوار والمفاوضات ، بينما شق البعض الآخر الطريق السليم وأصبحت أمامه فرص طيبة للنجاح . إلاّ أن استمرار بؤر التوتر العتيدة أو حالات الاجحاف وظهور أو تكشيف بعض المنازعات هي أمور لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين في مناطق كثيرة من العالم .

علينا أن نعمل دون هوادة وأن نثابر في السعي الى دعم السلم . وعلينا أن نستفيد من هذه الفترة التي تتسم بذوبان الجليد في العلاقات الدولية لتحقيق التطلعات المشروعة لشعبنا في السلم ، والعدالة والكرامة الانسانية .

في افريقيا ، لاتزال الحالة في ناميبيا وجنوب افريقيا متركزة على النتيجة التي طال انتظارها لكفاح الشعب الناميبي الباسل من أجل الاستقلال وعلى استمرار نظام الفصل العنصري الوضيع . وتوشك الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي أن تؤتي ثمارها : إذ يجري تنفيذ خطة استقلال ناميبيا منذ ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . ومع ذلك ، مما لا غنى عنه الآن - أكثر من أي وقت مضى - أن نتحلى بالعزم واليقظة والتضامن منعا لنظام بريتوريا العنصري من القضاء على جهودنا .

ولسوء الطالع ، يجدر بي أن أدين ، مرة أخرى ، أعمال التخويف والملاحقة التي ترتكب ضد المقاتلين من أجل الحرية في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، والأعمال الانتقامية التي ترتكبها قوات كوفوت الشريرة ، والتلاعب في قوائم الانتخابات ، واغتيال الوطنيين الناميبيين وقادة سوابو ، كقتل انطون لوبوفسكي في ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي . وكل هذه أفعال تشهد بحالة الارتباك التي بات النظام العنصري يجد نفسه فيها وتبرهن على أنه لا يزال هناك خطر حقيقي يتمثل في احتمال اخراج العملية عن مسارها المرسوم لها ، وتذكّرنا بأنه من الواجب التزام اليقظة الدائمة .

فمن واجب هذه المنظمة ، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والمجتمع الدولي برمته ، الحرص على الالتزام الصارم من جانب جميع الأطراف بنص وروح قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٦٣٢ (١٩٨٩) وعلى إتاحة الفرصة للشعب الناميبي وتوفير الوسيلة له كيما ينتخب حكومة يختارها بنفسه ، في الشهر المقبل ، بحرية ، وبسلام ، ودون مناورات أو تخويف أو قسر .

وفي جنوب افريقيا ، مازال الفصل العنصري قائما . وترمي القيادة السياسية الجديدة للبلد الى كسب الوقت من خلال التعلل بأعذار شتى . ولا ينبغي أن تنطلي علينا الإعلانات الأخيرة عن الإصلاحات الدستورية السطحية للغاية أو الانتخابات المزعومة في

أيلول/سبتمبر الماضي . فكل ذلك يدع المشكلة الحقيقية قائمة كما هي : وهي استمرار نظام الفصل العنصري ، الذي يحرم الغالبية السوداء من حق المشاركة بالكامل في الإدارة السياسية والديمقراطية لبلدها .

السيد الرئيس ، أنتم تعلمون تمام العلم ، بصفتكم رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، إن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، وإنه وصمة عار في جبين الإنسانية ونظام قد عفا عليه الزمن في ظل الحضارة العالمية ، وينبغي بكل بساطة أن تستأصل شأفته تماما .

لكننا نلاحظ أن أصدقاء نظام الفصل العنصري مازالوا مترددين في اتخاذ تدابير شجاعة ضد ذلك النظام . وعليهم أن يتفهموا ويقدّروا الخطر الذي يتهددهم هم أنفسهم بتأييدهم العنيد - وإن كان سلبيا - لهذا النظام القائم على الظلم ، والاستغلال ، وإنكار حقوق الانسان .

لهذا السبب ، تناشد النيجر المجتمع الدولي ، مرة أخرى ، مواصلة ضغطه ، بل وزيادة ذلك الضغط على نظام جنوب افريقيا ، حتى يمكن للجزاءات الالزامية الشاملة ، المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة لمجلس الامن والجمعية العامة ، أن تنفذ على نحو فعال ضد جنوب افريقيا . فهذه الجزاءات وحدها هي الكفيلة بأن تجعل جنوب افريقيا تصغي الى صوت العقل وتنهي سياسة القمع ، داخليا ، وتمتنع عن إشاعة القلاقل خارجيا في الدول المجاورة ، وتلغي تدابير الحظر المفروضة على الحركات المناهضة للفصل العنصري ، وتطلق سراح جميع السجناء السياسيين فورا دون قيد أو شرط بما فيهم نيلسون مانديلا . فالأمر يتعلق - اليوم ، أكثر من أي وقت مضى - بحلف اجتماعي حقيقي وبواجب تضامن حقيقي من جانب المجتمع الدولي مع شعب جنوب افريقيا وكل شعوب الجنوب الافريقي .

إننا نطالب المجتمع الدولي بأن يدعم بالكامل النتائج التي خلصت اليها اللجنة المخصصة لمنظمة الوحدة الافريقية ، التي اجتمعت في هراري يوم ٢١ آب/أغسطس الماضي واعتمدت إعلانا بشأن عملية السلم في الجنوب الافريقي . ونناشده أن يدعم بكل قوة اتفاقات غبادوليتي المبرمة في ٢٢ حزيران/يونيه الماضي وكل الجهود المبذولة

لإعادة السلم الى انغولا ، وأن يشجع المبادرات المثيلة المتوجهة صوب المصالحة الوطنية وإعادة السلم في موزامبيق .

هناك صراع محلي اندلع أخيرا على قارتنا ، يسبب لنا انشغالا كبيرا وحزنا عظيما ، لأنه يتعلق ببلدين شقيقين عزيزين علينا كان ينبغي أن يكونا متحدين ومخلصين ، كل للآخر ، من حيث أنهما بلدان من أعضاء منظمة تنمية نهر السنغال ، واللجنة الدائمة المشتركة فيما بين الدول والمعنية بالحد من الجفاف في الساحل ، والمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا ، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز .

والنيجر ، بوصفها عضوا في لجنة الوساطة الوزارية التي شكلتها منظمة الوحدة الافريقية ، تعمل بنشاط مع البلدان الأعضاء الاخرى من أجل التسوية النهائية والسلمية لهذه المشكلة المأساوية . وبالتالي فإننا نغتنم هذه الفرصة لنجدد نداءنا الى كل من السنغال وموريتانيا بالامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد التوتر حدة ، والتعاون تعاونا كاملا مع لجنة الوساطة الافريقية في جهودها الرامية للتوصل الى تحقيق الوئام والتفاهم والأخوّة والتضامن ووحدة المصير بين الشعبين في أقرب وقت ممكن ، وهي الروابط التي فرضتها الجغرافيا والتاريخ والعقيدة الإسلامية المقدسة على هذين الشعبين .

يسعدني أن ألاحظ استمرار الحوار بين تشاد وليبيا - وكلاهما بلد شقيق وجار للنيجر - وتعزيزه على مر الزمن ، مما يدعم فرص إيجاد تسوية نهائية وشاملة للنزاع الذي طال أمده بينهما وكلف شعبيهما ثمنا باهظا . وقد رحبت النيجر بإبرام اتفاق الجزائر في ٣١ آب/أغسطس الماضي ، الذي دعم وقف إطلاق النار وفتح عصرا جديدا من السلم والثقة المتبادلة والتعاون الاخوي بين هذين البلدين . ونحن نهنئهما ونشجعهما على مواصلة هذا الزخم لصالح شعبيهما ولصالح شبه الإقليم برمته .

في الصحراء الغربية ، لاتزال العملية التي بدأت بخطة الأمين العام ، والتي تجري بالاشتراك مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، مستمرة ، ونحن نؤيدها ونحث الأطراف المعنية في هذا الصراع المؤلم على أن تواصل جهودها ، بل وأن تكثف تلك

الجهود عملا على تهيئة الظروف المواتية لتنظيم الاستفتاء الخاص بتقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة .

في الشرق الأوسط ، مازال الشعب الفلسطيني يقاوم الاحتلال غير المشروع والقمع ببسالة . والشروط والإطار والوسائل اللازمة لإقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط معروفة جيدا . وهي تشمل انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، والتطبيق الصارم لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) في هذا السياق ، وانعقاد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة ، بمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، على أساس من المساواة بين جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ولا وجود لأي بديل ممكن لهذه الشروط ولتنفيذها بالكامل ؛ وبدونها لن يكون هناك حل دائم وعادل للصراع العربي الاسرائيلي .

لقد رحبت النيجر ، مع بقية دول المجتمع الدولي ، بمبادرة السلم المعلنة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ في جنيف ، والاقتراحات السلمية العديدة التي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية . وبالتالي ، فإننا نأسف للافتقار الى رد إيجابي من الحكومة الاسرائيلية على الموقف الإيجابي للجانب الفلسطيني . بيد أننا يحدونا الأمل في أن يبدي الطرفان الواقعية وتقدير المسؤولية بقبولهما الاقتراح ذا النقاط العشر المقدم من الرئيس المصري ، السيد حسني مبارك . فنحن نشعر بأن هذه المقترحات من شأنها أن تهيئ الظروف اللازمة لتحقيق نتيجة مرضية وبنّاءة .

وفي نفس الوقت ، نوجه نداء عاجلا بالاحترام الصارم لأحكام اتفاقية جنيف الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب ؛ من أجل حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من القمع الذي تمارسه تجاههم القوات الإسرائيلية في محاولتها غير المجدية لإخماد الانتفاضة .

ولاتزال مأساة شعب لبنان التي بدأت منذ ١٥ سنة تثير قلقنا . إن دولة عضو في هذه المنظمة تذووى أمام أعيننا فهل بوسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه الحالة غير المقبولة؟

يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه للحفاظ على هوية لبنان ووحدته وسلامته الاقليمية واستقلاله ، وأن يحقق الوفاق الوطني بين كل أبنائه . وهذا هدف تسعى النيجر جاهدة لتحقيقه . فنحن نؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية واللجنة الثلاثية التي شكلتها لإيجاد حل لهذه المأساة .

ويسرنا أن نلاحظ حدوث تخفيف حقيقي في حدة الصراع بين إيران والعراق خلال العام الماضي . وتعلن بلادي تأييدها للجهود البصيرة التي يبذلها الأمين العام وتحث الطرفين على التعاون بشكل كامل معه لا من أجل توطيد وقف إطلاق النار فحسب بل أيضا من أجل المضي قدما نحو إحراز تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع على أساس قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وفيما يتعلق بأفغانستان ، سُرّت النيجر لإبرام اتفاقيات جنيف التي أتاحت انسحاب القوات الاجنبية من ذلك البلد . ونحن نؤكد من جديد تأييدنا لامين عام الامم المتحدة في مساعيه لتيسير التوصل الى تسوية سياسية شاملة وفقا لاحكام اتفاقيات جنيف وقرار الجمعية العامة ٤٣/٢٠ . فاستعادة السلم الحقيقي في أفغانستان تتطلب الاحترام الصارم لحق شعب افغانستان في تقرير مصيره بحرية كما تتطلب احترام سيادته وسلامته الإقليمية ووضعه كدوله غير منحازة .

كما نتابع باهتمام تطور الوضع في كمبوتشيا ، ولاسيما القرار الخاص بسحب القوات الاجنبية من ذلك البلد . ومن رأي وفد بلادي أن المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه الى ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ يتيح فرصة مواتية توصل جميع الاطراف المعنية مباشرة ، عن طريق الحوار وإعمال الفكر في هدوء ، الى حل شامل ومشرّف ونهائي لمأساة كمبوديا .

وحتى إذا لم تكن نتائج ذلك المؤتمر على مستوى الآمال التي علقناها عليه ، فانه يعد بالتأكيد خطوة هامة نحو إيجاد حل سلمي . ولابد أن يتاح لشعب كمبوديا أن تقييد مصيره بحرية دون أي تدخل أجنبي . ويجب مواصلة الحوار بين جميع أبناء كمبوديا وتكثيفه . وفي هذا الصدد ، ترحب النيجر بالجهود الحميدة التي بذلها الرئيسان المشاركان الفرنسي والاندونيسي .

لم تتحقق حتى الآن تطلعات الشعب الكوري الى إعادة توحيد بلده سلميا . ونحن نحث الطرفين بقوة على مواصلة ما شرعا فيه من اتصالات وحوار بغية إعادة توحيد كوريا دون تدخل خارجي .

وبالنسبة لقبرص ، نشعر بالارتياح الى الجهود التي يبذلها الامين العام من خلال ممثله الخاص . فمن الضروري ضمان استقلال تلك الجزيرة وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، واحترام وحدتها الوطنية ووضعها غير المنحاز .

أما فيما يتعلق بامريكا الوسطى فإننا نتابع الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس لإزالة الاثر المترابط للتوتر والعنف وإرساء أسس سلم وتعاون حقيقيين . وبإمكاننا أن نقيس ، بدءا من إتفاقات كونتادورا والي اتفاقات تيسورو بيتش وتيلا ، بالاضافة الى اتفاقات اسكيبولاس الثاني ، مدى العزيمة التي يسعى بها رؤساء دول تلك المنطقة الى السبل الكفيلة بتحقيق سلم حقيقي . لذا ، فان كل مبادراتهم وجهودهم تستحق التأييد التام من قبل هذه الجمعية .

وهم يستحقون ذلك بقدر أكبر لان الكارثة الرهيبة التي تعاني منها كل البشرية وتعرض للخطر النسيج الاجتماعي ركزت خلال الاشهر القليلة الماضية وبطريقة وحشية الإهتمام العالمي على منطقتهم من العالم . فالكفاح ضد الإتجار بالمخدرات في امريكا اللاتينية قد بات حربا معلنة ، ستحدد نتيجتها مدى قدرة المجتمع الدولي على إثبات قوته وتصميمه وتضامنه . ولاشك في أن هذا التحدي مرتبط بمصير البشرية بأسرها وبنوعية مستقبلها .

والنيجر تؤيد كولومبيا وجميع البلدان التي تخوض هذه المعركة ، أيا كان موقعها من العالم ، وتحث المجتمع الدولي على الشروع في وضع استراتيجية ثابتة للانتصار في هذا الكفاح الذي يخصنا جميعا ويعتبر تحديا لنا .

وثمة مشكلة أخرى ، بل في الحقيقة وبال آخر يثير قلقا مماثلا ويزداد عدد ضحاياه الابرياء في كل أنحاء العالم ، ألا وهو الإرهاب الدولي . ففي العام الماضي ،

تحطمت طائرة رحلة بان آم ١٠٣ ، المتجهة من لندن الى نيويورك ، فوق اسكتلندا، مما أدى الى مصرع مئات الضحايا ، بما في ذلك مفوض الامم المتحدة السامي لناميبيا . وباسم النيجر ، نشيد مرة أخرى بذكراه . وقبل بضعة أشهر ، اغتيل الكولونيل هيغنز ، الذي كان يعمل من أجل السلام ، دون رحمة . ومؤخرا ، انفجرت طائرة تابعة لشركة يو تي إيه ، في رحلة لها بين برازفيل وباريس ، في أجواء بلادي ، مما أدى الى مقتل ١٧١ من الضحايا الابرياء . وليست هذه إلا أمثلة قليلة ، وهناك ، للأسف ، أمثلة كثيرة أخرى . وباسم الرئيس علي سايبو وباسم شعب نيجيريا ، أعرب لجميع الدول التي هلك مواطنون منها في تلك الحادثة المؤسفة لرحلة يو تي إيه ، عن تعاطفنا العميق ومواساتنا الصادقة .

إن الإرهاب وبال هذا القرن . وهو يضرب عشوائيا دون تمييز . ولابد لنا أن نشن حملة موحدة حقيقة ، بل ونتخذ موقفا موحدا مكرسا لمحاربة الإرهاب ، وهو يتجاوز الحدود الوطنية والاختلافات السياسية والايديولوجية . ان النيجر وحكومتها عازمتان على تقديم إسهامهما ، مهما كان متواضعا ، في هذا الكفاح الذي يؤثر علينا جميعا .

إن مناخ الانفراج الحالي ، الذي ساد العلاقات الدولية منذ ما لا يقل عن عام ، ينبغي أن يشجع العالم على المزيد من إمعان النظر في السبل والوسائل الكفيلة بإعادة السلام الى كل مكان تزعزع فيه ، والحفاظ عليه في كل مكان يهدد فيه ، وتوطيده في كل مكان يستتب فيه .

بيد أن فترة الهدوء في الساحة الدولية تتناقض تناقضا حادا مع الحالة الاقتصادية العالمية ، التي تتسم ، لسوء الطالع ، بخلل هيكلي عميق . والواقع ان التنمية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب تعتبر تناقضا كبيرا في عالم اليوم . لكن من الواضح أن السلم والامن يتصلان إتصالا مباشرا بالتنمية . ومن ثم ، فان مناخ الانفراج السائد حاليا في العالم سيكون بلا جدوى وبدون مستقبل اذا تعين على البلدان النامية أن تظل مواجهة بالصعوبات التي تزداد تفاقما باستمرار نتيجة لاختلال علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الصناعية وافتقارها الى المساواة الى حد الإجحاف الصارخ .

فالهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تزداد إتساعا يوما بعد يوم . وبينما يدور الحديث في الشمال عن النمو والتوسع ، لا يزال الحديث في الجنوب يجري عن الغذاء ، والإكتفاء الذاتي ، والتكيف الهيكلي . فالرجال والنساء والاطفال في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يعيشون مأساة الجوع والفقر والامية والكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر ، ويعانون من أوبئة الجراد ومن الاعاصير وما اليها . فهذه مجتمعات تعيش على الكفاف ، مجتمعات مقهورة : وهذا هو الواقع المر للبلدان النامية ، التي يوجد في افريقيا أكبر عدد منها .

تكمن أسباب هذا الاتجاه أساسا في تدهور أسعار السلع الاساسية ، وتردي معدلات التبادل التجاري ، والعبء الثقيل للديون الخارجية . هذه الظواهر ، التي أدت الى نقل صاف للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة والمؤسسات التمويلية المتعددة الاطراف ، تسلب الدول في الجنوب كل إمكانيات التنمية ، مما يجعلها ، بالتالي ، عاجزة عن الحصول على الاستثمارات الضرورية للنمو الحقيقي والدائم .

وفي ضوء هذه الحالة ، تجري حكوماتنا إصلاحات اقتصادية عميقة . لكن هذه الإصلاحات التي تترتب عليها تكلفة اجتماعية وسياسية كبيرة ، لا تحظى - كما كان مأمولا وكما وُعِدنا - بتأييد كامل من جانب المجتمع الدولي . فبرنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا لفترة الخمس سنوات ، قبل أقل من سنتين من الموعد المحدد ، نظريا ، لإنتهائه ، لم يبدأ حتى الآن تنفيذه بالفعل .

وكما أكد الامين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة من الممكن أن يؤدي عدم التمكن من إيجاد حل الى انهيار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العديد من البلدان النامية .

وعلى أية حال ، هناك حاجة عاجلة لإيلاء إهتمام خاص لاكثر البلدان تعرضا للخطر : البلدان الاقل نموا ، والبلدان المنكوبة بالجفاف والتصحر ، والبلدان المصابة بكوارث طبيعية ، والبلدان المتضررة لكونها غير ساحلية ، والتي هي بحاجة ماسة الى تنمية اقتصادية واجتماعية .

أولا ، لا بد من إيجاد حلول جديدة ودائمة لمشكلة المديونية عن طريق مواصلة النظر فيها والتعاون بشأنها فيما بين البلدان الدائنة والمدينة في جميع المحافل المناسبة . وفي هذا الشأن ، ترحب النيجر بالخطط والمبادرات التي طرحت حتى الآن وتؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن الدين الخارجي لافريقيا ، كما نادت منظمة الوحدة الافريقية . ونرحب بالقرارات التي اتخذتها كندا في عام ١٩٨٧ ، وفرنسا هذا العام ، وبعد ذلك بلجيكا وايطاليا ، بإلغاء كل الديون المتصلة بمساعدة التنمية . وتأمل النيجر - وهذا هو اهتمامنا فيما يتصل بالمؤتمر الدولي بشأن المديونية - بأن تعقب هذه الاعمال الانفرادية تدابير جماعية تنتج عن اتفاق عام رسمي بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف .

ثانيا ، يجب علينا ن نسعى سعيا منهجيا ومتصفا بالتصميم صوب ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا وتوازنا يكفل فيه الامن الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب . ومثل هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يمكن السعي إليه وتحقيقه إلا في إطار الحوار بين الشمال والجنوب الذي لا بد أن يُستأنف .

ومن نفس المنطلق ، نرحب بالاقتراح الذي تقدم به في تموز/يوليه ١٩٨٩ ، رؤساء مصر والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند ، فيما يتعلق بعقد قمة عادية للمشاورات بين الشمال والجنوب بشأن المشاكل ذات المصلحة المشتركة لنصفي الكرة ، ونؤيد هذا الاقتراح تأييد راسخا .

وفي هذا الصدد ، نعتقد أن الدورة الخاصة للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة انعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، التي ستعقد في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، ستتيح مناسبة طيبة وإطارا ملائما لإعادة انعاش الحوار بين الشمال والجنوب . وينطبق هذا بدوره على مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الذي سيعقد في باريس في عام ١٩٩٠ .

ويحدونا الامل في أن تسهم هذه المؤتمرات والمبادرات اسهاما ايجابيا في استئناف الحوار بين الشمال والجنوب ، وأن تتيح فرصة لتحقيق الاتفاق بشأن طبيعة

المشاكل التي تواجه البلدان النامية والنهج الذي سيتخذ صوب حلها ، وتعتزم النيجر أن تشارك في ذلك مشاركة نشطة وأن تسهم فيه ، عن طريق المقترحات الملموسة التي من شأنها أن تؤدي إلى ظهور حقبة جديدة من التعاون الصحي بين الشمال والجنوب .

وعلاوة على ذلك ، نحن مهتمون بصفة خاصة بالمفاوضات الحالية بشأن اتفاقية لومي الجديدة ، التي ينبغي أن تكون نموذجا للجهود الرامية إلى اضفاء الاستقرار على عائدات البلدان النامية من التصدير ، والمساعدة على تنويع صادراتها ، وفتح الأسواق أمام منتجاتها وفيما يتعلق بالمساعدة الانمائية .

وأود أن أختتم هذا الجزء بأن أعرب عن شاغل تتشاطره على نطاق واسع البلدان الممثلة هنا . وأشير بذلك إلى مشكلة الطفولة .

إن الحالة الاقتصادية الصعبة في البلدان النامية هي السبب في حالة الطفولة الباعثة على منتهى القلق في تلك البلدان ، وخاصة في افريقيا ، بالرغم من الاهمية والاولوية اللتين توليهما حكوماتنا لحماية الاطفال ورفاهم ، لانهم هم الذين يمثلون المستقبل .

إن نتائج الجهود التي يبذلها أعضاء المجتمع الدولي ، بمساعدة منظمة الامم المتحدة للطفولة وغيرها من المنظمات الدولية ، لكفالة بقاء الاطفال وحمايتهم وتنميتهم التامة ، جهود مشجعة . بيد أنه من الجوهري مواصلة جهودنا الجماعية وتكثيفها . ولهذا ، فإن النيجر تؤيد تأييدا راسخا فكرة عقد قمة عالمية عاجلة مكرسة للطفولة وفكرة قيام الجمعية العامة في دورتها الحالية ، على سبيل الاولوية العليا ، بإبرام واعتماد نص اتفاقية خاصة بحقوق الطفل .

إن أزمة البيئة التي نشعر بها في جميع أنحاء العالم والتي تهدد الحياة على كوكبنا بالخطر ، مسألة يتعين على المجتمع الدولي أن يوليها اهتماما عاجلا . فاليوم ، نجد أن اضمحلال طبقة الأوزون وارتفاع درجات الحرارة والتغيرات المناخية ، أصبحت كلها حقائق واقعة تماما كإزالة الاحراج ، والتصحّر ، وتحات الاراضي الزراعية ، وتلوث المياه والجو وانقراض أنواع من الحيوانات والنباتات ، والنفايات السامة ، ونقل النفايات الخطرة إلى البلدان النامية .

إن الوسائل اللازمة لتجنب وقوع كارثة بيئية موجودة . ويجب علينا أن نستخدم التكنولوجيا المتاحة لنا ، وأن نحسنها ونتشاطرها . وتحقيقا لهذه الغاية ، من الحتمي أن تضع الدول الاعضاء خطط عمل منسقة لحسم الازمة . فهذه مسؤولية جماعية تتطلب تضامنا ، ولا بد من القول إن من واجب الدول الصناعية تلافي ، أو الحد من الضرر الحادث للبيئة العالمية ومساعدة بلداننا النامية على تحقيق التنمية السليمة .

وسيتيح مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعتزم عقده في ١٩٩٢ ، فرصة ممتازة للقيام بعمل متفق عليه على مستوى العالم ، ولتحديد المبادئ الجديدة للقانون الدولي فيما يتصل بحماية وصون البيئة ، وخاصة ، التدابير الدولية الفعالة لحظر نقل النفايات الخطرة إلى أراضي البلدان الاخرى .

وكما يعرف الجميع ، وكما هو حادث بالنسبة للعديد من البلدان الافريقية ، تظل الحالة الاقتصادية والاجتماعية المصدر الرئيسي الدائم للقلق . مع ذلك ، وفيما يخص حكومة النيجر ، يسعدني أن أُعلم الجمعية بأن الرئيس علي سايبو قد اضطلع باجراء يرمي إلى التطوير السياسي لبلدنا بهدف العودة إلى الحياة الدستورية في نهاية المطاف . فبعد اعتماد الميثاق الوطني من خلال الاستفتاء في تموز/يوليه ١٩٨٧ ، دخلت عملية وضع النظام السياسي كاساس للجمهورية الثانية للنيجر في مرحلتها النهائية الحاسمة بإنشاء الحركة الوطنية لتطوير المجتمع في أيار/مايو ١٩٨٩ ، واعتماد الدستور الجديد من خلال الاستفتاء الذي أجري في ٢٤ أيلول/سبتمبر .

وكما قال الرئيس ، اللواء علي سايبو ، فإن الحركة الوطنية لتطوير المجتمع ستكون المحفل الصحيح للتعبير السياسي الذي سيسعى فيه أبناء النيجر ، نساء ورجالا ، إلى تأكيد حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع عنها . والهدف هو تحقيق ديمقراطية المشاركة التي تكفل التعبير الحر عن الرأي والمشاعر الايديولوجية بغية التوصل إلى وعي سياسي بناء وتوطيد نظام مستقر ومتكافل يضم كل العناصر المكونة لامتنا .

يؤكد الدستور على السمة الأساسية والطبيعة الجمهورية للدولة ويجعل النيجر دولة قانون تحترم الحريات الأساسية للأفراد . ويكفل المساواة للجميع أمام القانون ويكرس مبدأ سيادة الشعب .

وبهذا الدستور ، يؤكد شعب النيجر من جديد رغبته في التعاون بصداقة مع جميع الشعوب التي تقدس السلم والعدالة والحرية . ويكرر استعداده الكامل والدائم للبحث ، مع كل أمم العالم ، عن حلول للمشاكل التي لا حصر لها والتي تحيق بالمجتمعات في العالم ، ولبناء عالم يعمه السلم والعدالة والتقدم وفقا للمثل والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة .

وستجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر القادم ، إعمالا لحق الاقتراع العام المباشر ، وستقترن بعملية العودة إلى الحياة الدستورية الطبيعية في النيجر .

هذا هو اسهام وفد النيجر في المناقشة العامة للدورة الرابعة والاربعين التي نتمنى لها النجاح الباهر . ونأمل أن تعزز هذه الدورة الإيمان الذي لا يتزعزع لحكوماتنا في مثل وأهداف الأمم المتحدة . ونأمل أن ترسخ في كل شعب من شعوبنا الولاء الوطني الذي سيمكننا بفضله أن ننجح في مهمتنا وأن نبني ، ببطء ، ولكن بثبات ، عالما واحدا لا يتجزأ يسوده السلم والسعادة والكرامة الإنسانية .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠